جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع: .....

قسم :القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

النمو الحضري وعلاقته بمشكلات البيئة في القانون الجزائري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق التخصص: قانون الدولي العام

من إعداد الطالب : تحت إشراف الأستاذة :

- بن مكرلوف منصور عبد الرحمان - لطروش امينة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة	لعور ريم رفيعة	رئيسا
الأستاذة	لطروش امينة	مشرفا مقررا
الأستاذة	بن قطاط خديجة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:**2020/06/19**

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"بن نورين "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "عبد الصمد "

أطل الله في عمرها

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذتي " **لطروش أمينة** " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة " **لطروش أمينة** "

التي تكرمة بإشرافه على هذه المذكرة ولم تبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكانت لي نعم الموجه والمرشدة

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات

مقدمة

مقدمة

يشهد القرن الحادي والعشرين تغيرات سريعة في شتى مجالات الحياة، كما أن الثورة المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم المعاصر في الوقت الراهن وانتشار الوسائل والتقنيات الحديثة والمتطورة، وفي ظل هذه التحولات السريعة التي ألقت بظلالها على بنية النظام البيئي.

كما يعتبر النمو الحضري ظاهرة عمرانية تطورت مع التطور التاريخي لحركة المدن فلازمت بدايته حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية كما عكست رغبة الانسان وحبه الدائم إلى التجديد الذي كان وليد التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحركة التقدم العلمي والتكنولوجي فهو ظاهرة مازالت لحد الآن تفرز العديد من المشكلات المختلفة والتي تمس مختلف جوانب الحياة.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تشهد نموا عمرانيا سريعا تتداخل فيه عوامل عديدة ديمغرافية، اقتصادية، ثقافية، مخلفا بذلك زيادة كبيرة في المدن من حيث الكثافة والمساحة ومتخذا أشكالا مختلفة من التوسع الذي أحيانا يكون منتظما وأحيانا أخرى فوضويا تتفاوت فيه استعمالات الأرض من مدينة إلى أخرى وذلك حسب رغبة الإنسان التي تعتبر تجسيدا حيا لتحركات الناس وأنشطتهم المتعددة في جميع مجالات الحياة على المجتمع الجزائري وانعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية به الأمر الذي أدى إلى ظهور بناءات فوضوية على أطراف المدن الكبرى وبعض المدن المتوسطة نتيجة للسياسة الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي ضد سكان الأرياف أين تحرك حوالي 130 ألف خلال سنة 1954م، وافد سنويا ما بين وهنا يبرز الدور الذي لعبه التقسيم الإداري في نمو المجتمعات الحضرية وزيادة عدد سكانها على مختلف سنواته لأن إضافة مراكز إدارية جديدة لولايات جديدة بما فيها الدوائر والبلديات يعني بالضرورة إضافة هياكل وقواعد ومرافق وخدمات جديدة الشيء الذي يجعل من هذه المرافق نقاط جذب للسكان وبالتالي ارتفاع معدل نموها الحضري إلى جانب سياسة التصنيع والتخطيط الاقتصادي اللذان أديا إلى تحريك عدد هائل من سكان الأرياف نحو المدن بحثا عن حياة

أفضل والمتمثلة في الامتيازات الحضرية التي أدت إلى اتساع الفوارق بين المدن والأرياف بسبب التركيز على عملية التصنيع خاصة في مجال الاستثمارات إذ كانت الهجرة من أهم العوامل المحكمة في النمو الحضري لذا توسع العمراني الغير مخطط يعتبر من أهم وأخطر مشكلاته ذلك لأنه يمثل النموذج الذي يبدأ بنقطة في الوسط ليتوسع وتشتد تموجاته كلما ابتعدنا عن المركز والملاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة والتوسع العمراني فكلما تغير اتجاه الهجرة تغير اتجاه التوسع العمراني وكلما أثر ذلك على بنية المدينة لدرجة أن تزايد الهجرة في المدن الكبرى بلغت نسبته 2.32 % سنويا مقابل نمو حضري يقارب 5% سنويا، فالنمو السكاني يعتبر العامل الرئيسي في عملية التوسع العمراني في جميع المدن تقريبا وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على أراضي تخصص اللبناء.[1]

إلى جانب المشكلات الاقتصادية التي تتمثل أساسا في انتشار الأنشطة غير الرسمية وتركز الصناعات القاعدية داخل المدن الكبرى وسيطرتها وتحكمها في توزيع السكان وتوجيه اتجاهاتهم نحوها بالإضافة إلى كثرة وانتشار الباعة المتجولين داخل المدن.

باعتبار الإنسان العامل المتحرك في الكون، فانه ليعرض إلى مجمل من التغيرات والتطورات التي تتعلق بحياته الخاصة كما تجول به العناصر الطبيعية، وأكبر دليل ذلك تلك البيئة المحيطة به التي تعتبر الوسط الحي الذي يعيش فيه ويستمتع بعناصرها ومعرفته مدى العلاقة الوثيقة التي تربطه بها وكيف يمكن له استغلالها والمحافظة عليها لتحقيق محيط الذي يمثل جميع ركائز التقدم والتحضر، فالمشاكل التي ترتبط بالبيئة تزيد من تضخم مشاكل النمو الحضري مع كل التطورات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية الحاصلة في هذا المجال.

[1] - لطرش سارة، ناشر النمو السكاني في تغرر مرفولوجيا المدينة، دراسة ميدانية بمدينة سطيف (رسالة ماجستر)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة فرحت عباس، سطيف (الجزائر)، 2008، ص55

وقد تكاثفت الجهود وتضافرت الدراسات والأبحاث المعمقة من أجل إيجاد الحلول لذلك التعمق الضخم في مجال البيئة الذي يثير مشاكل وعراقيل للفرد وحياته ونموه الاقتصادي البشري والحضري.

فللبيئة روابط وثيقة مع النمو الحضري وذلك من خلال التنقلات العشوائية للإنسان من مكان إلى آخر مما يؤثر على حياته وتهميشه لدعائم تحضره من خلال الإخلال بالعناصر الحيوية والطبيعية ومن جهله ما مدى أهمية هذا العنصر الحيوي.

وقد انفصل أمر هذا الموضوع من خلال المحافظة عليه وجهله بأهميته منذ معايشة الإنسان للبيئة فإلى أي مدى يمكن ارتباط الإنسان بمشاكل المتعلقة بالبيئة؟ وهل يعتبر النمو الحضري كأحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم مشاكل البيئة؟

ولعل من أبرز أسباب اختيار هذا الموضوع التجارب الفاشلة من قبل الإنسان للتصدي لمشاكل هذا العنصر الحساس المرتبط بحياته ومحيطه الذي يمثل الحضور الأكبر في هذا الكون.

وقد اتبعنا في هذا البحث **المنهج الوصفي و التحليلي**، لنتمكن من إبراز بعض عوامل وأسباب و مشاكل النمو الحضري التي لم يتمكن الإنسان رغم التطورات من الحد منها.

وقد كانت الدراسة مقسمة وفق الخطة المتضمنة فصلين تناولنا في الفصل الأول النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة ثم أهم المفاهيم المرتبطة بهذا النمو ومجمل أسبابه وعوامله مقسما إلى عدة مباحث ومطالب.

ثم تطرقنا إلى المشاكل البارزة للبيئة من خلال عرض أقسام التلوث وأنواعه وأهم المناطق المنتشر فيها في العالم سواء متخلفة أم نامية.

وبعد ذلك، تطرقنا في الفصل الثاني إلى أهم المناطق المتخلفة التي تسبب مشكل بيئي وحضاري في العالم ككل وأسباب توسعها كالازدحام السكاني وكثرة تغير محلات السكن في المناطق الحضارية وثقافة الأحياء الحضرية المتخلفة، كما جسدنا مطلبا تضمن بعض الدراسات التي تناولت المناطق المتخلفة الحضرية في العالم.

أما الصعوبات والعراقيل التي اعترضتنا، فليست كسابقاتها في ندرة المصادر والمراجع و الظروف الصحية التي تمر بها البلاد و بسبب غلق الجامعات .

وفي الأخير، لابد أن نشير إلى أن هذا البحث، إن، تضمن أحكاما فليست بالضرورة قطعية، ولا نجزم عليها، بل كانت محاولة لفتح باب أرحب لدراسات لاحقة .

الفصل الأول مفهوم النمو الحضري وعوامله

تتطلب المجتمعات الحديثة الحضرية نظرة جديدة في دراستها من قبل العلماء والباحثين المهمتين بالدراسات الحضرية من حيث ظروف نشأة المجتمعات المحلية[1] ومدى علاقتها بالزيادة السريعة لنمو عدد السكان المتزايد فيها وذلك من خلال ظاهرة الهجرة وزيادة عدد المدن الصناعية في العالم ونموها ومساحة سكانها وذلك لارتباط النمو الحضري بحركة التصنيع ونتيجة لما تحدثه الصناعة من آثار وعدم تناسق الأنساق الإيكولوجية للمدن فإن هذه الأخيرة قد أدت إلى ظهور ما (يسمى بالأحياء غير المنتظمة)[2].

ان النمو الحضري يرتبط ارتباطا وثيقا بالعامل الديمغرافي أ إذ ، نه يتمثل في زيادة عدد ونسب سكان المدن واتساع حجمها ،وهذا راجع في اغلب الأحيان بإل مجموعة من الأسباب والتي تختلف من منطقة الي أخري أو من بلد إلي أخر، حسب درجة التحضر والظروف الاجتماعية والاقتصادية ...الخ

1 – محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص34

2– عبد الباسط محسن، علم النفس الصناعي، مكتبة غريب، دار النشر، القاهرة، مصر ، 1989، ص32

المبحث الأول: النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به

نظرا لأهمية الموضوع المتعلق بالنمو الحضري، فقد تعددت المفاهيم الخاصة به وخاصة منها التي لها علاقة ترتبط به سواء من قريب أو من بعيد لهذا أردنا في هذا المطلب التطرق إلى بعض المصطلحات لتمييزها وإيضاح العلاقة بينها وبين مصطلح التحضر.

المطلب الأول: النمو الحضري

هو عملية تعكس زيادة عدد السكان الحضر، ويقاس بعدد سكان المراكز المصنفة على أنها حضرية وبرتبها المختلفة، وبغض النظر عن القيمة النسبية لهذا العدد، وتبقى الإشارة هنا إلى أن نمو سكان المدن لا يعني دوما أو بالضرورة زيادة نسبة أو درجة التحضر، ويفسر ذلك أن معدل النمو الطبيعي العام عال مما يقلل من وزن العدد المتزايد للحضر، مهما يكن فغالبا ما يرافق نمو سكان الحضر توسع المدن بغض النظر عن تزايد أو تراجع عملية التحضر، وكبر حجمها وتعدد وظائفها، وما ينتج عنه من استغلال مفرط للمجال، وغيرها من الانعكاسات السلبية. [1]

الفرع الأول: التحـــضر

لقد كان من النادر استخدام كلمة "حضري" Urban في اللغة الإنجليزية فيما قبل القرن التاسع عشر وقد تضمن قاموس "أوكسفورد" المختصر تعريفا لها بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbs وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبصفة خاصة بمدينة ما[2].

1- خالص الأشعب، نمو المدن العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة، دار الشئون الثقافية، العدد 382، بغداد ، العراق ، 1992 م، ص 11

2 – محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، ط1، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، ، مصر 1982 ، ص498.

- التحضر هو العملية التي بمقتضاها يتحول المجتمع الريفي إلى مجتمع حضري أو تأخذ القرية طابع المدينة وهي العملية التي عن طريقها تنشأ المدن وتنمو.

ويعرف " وارن توسون" ظاهرة التحضر بأنها حركة الناس عن المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكثر حجما بدور محور النشاط فيها حول الخدمة في المدينة والتجارة والصناعة وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها[1].

- **التحضر:**

توجد للتحضر دلالات حضرية وحضارية ودينية واجتماعية وبيئية واقتصادية، وهذه الدلالات هي التي تطبع الحياة المدنية بصفات وخصائص تميزها عن سواها من الريف والبادية وفي الوقت ذاته تعطي انعكاسة مميزة على مستوى المجتمعات المختلفة[2] ويعرف التحضر بأنه "عملية من عمليات التغير الاجتماعي، يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن، واكتسابهم تدريجية أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما اكتسبوا أنماط الحياة الحضرية [3].

وهنا يقصد بالتحضر الحياة في مجتمعات منظمة ومستقرة تسمى المدن، ويرتبط اسم التحضر بنموذج معين للحياة، يختلف كليا عن الحياة في الريف، وللحضر نظام اجتماعي واقتصادي ومعيشي وبيئي يختلف عن النظام الحياتي في الريف، فالحضري يتسم بطرق خاصة من حيث التفكير والسلوك كما أن لديه القدرة على التكيف مع الأحداث والظروف الحضرية المتغيرة باستمرار [4].

---

1 – عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، ط 1 ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2001، ص323.

2– محمد صالح ربيع العجيلي، قيم التثقيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 47، 2001 م، ص 129

3– صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 م، ص24.

4– أحمد عبد الرب محمد وآخرون، التحضر ونمو المدن في الجمهورية اليمنية مظاهره وأثاره، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء ،1998 م، ص8

الفرع الثاني: تعريف الحضرية

ترتبط الحضرية بالتحضر ارتباطا وثيقا، فالحضرية ما هي إلا نتاج نهائي لعملية التحضر وعوامله والقوى الدافعة إليه[1] وتعني الحضرية: نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي التي تنجم عن تركز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة، وتعكس تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعقد، ومستويات التكنولوجيا المتفرقة، والتنقل الاجتماعي السريع، والاعتماد بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير الشخصية[2].

فالحضرية إذا هي طريقة الحياة في المدينة، حيث أن ساكن المدينة هو أكثر تقبلا لنمط الحياة الجديدة، وأقل إلتزام بالتقاليد القديمة [3] فهي تؤثر في نوع الحياة التي تتكون بفعل سلسلة من العمليات التي تتولد في المدينة، والتي تؤدي في النتيجة إلى تغير قيم السكان ومفاهيمهم الحياتية والسلوكية في شبكة علاقاتهم الاجتماعية مع بعضهم البعض، ومع المؤسسات، ومع مكونات البيئة التي يعيشون فيها، ومما يساعد على ذلك الابتعاد التدريجي لسكان المدن عن التجانس[4].

اولا : القطاع الحضري:

هو عبارة عن حيز جغرافي وحضري يشكل الفرع الإداري البلدي التابع لمقر البلدية الأم على رأسه منتخب يسيره تحت وصاية رئيس المجلس الشعبي البلدي، والقطاع الحضري كفرع بلدي إداري الهدف منه هو تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف الضغط على مقر البلدية الأم وتسيير

1- مالك إبراهيم صالح، محمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد، العراق ، 1990 م، ص 239

2- فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ النشر)، ص 59.

3- محمد صالح ربيع العجيلي، مصدر سابق، ص130

4- خالص الأشعب،المرجع السابق ، ص 11.

المجال الحضري للقطاع كان طبقا لقانون رقم 10-11، المؤرخ في 22 جوان 2011 م، والقطاعات الحضرية [1].

ثانيا : التنظيم المجالي الحضري:

هو دراسة وتطبيق المقاييس التشريعية والتنظيمية والمالية المخصصة للمساعدة على توزيع متناسب للسكان ومختلف الأنشطة والمرافق والخدمات عبر المجال الحضري

ثالثا: المفهوم الإيكولوجي:

يمكن تفسير ظاهرة الحضرية من خلال التعرف على حالة البناء الفيزيقي للمجتمع بالبحث عن الظواهر الإيكولوجية في تفسير الحضرية من حيث كبر حجم اللامتجانس السكاني.

جمع التحليل الإيكولوجي بين التصورين الديمغرافي والاقتصادي بحيث أكد أصحاب المدرسة الإيكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة على عامل السكان والمكان أي الحجم والكثافة لقياس درجة التحضر باعتبار الإنسان وعلى مر الزمن استطاع أن يتكيف مع البيئة الطبيعية ومواردها ويسيطر عليها ويستخدمها لصالحه ورفاهيته وانعكس هذا الاستخدام للطبيعة على الجانب الفيزيقي للمجتمع الحضري حجمه توزيع السكان واتجاهات النمو فيه... إلخ [2].

1- بن حمزة بشير، الأحياء غير المندمجة في الجزائر – حالة حي الأمير عبد القادر بمدينة قسنطينة مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة-1- مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2003 م، ص 5.

2 – عبد المنعم أنور، الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضاري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970، ص ص 57-90.

كما يهتم في الإتجاه الإيكولوجي بدراسة تأثير المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي ويميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها سببا للتغيرات التي تطرأ على الحجم[1].

أ- التحليل التنظيمي:

وفقا لهذا التحليل فإن النمو الحضري هو انتقال المجتمع من البساطة إلى التعقيد بمعنى تطور في الأنظمة الاجتماعية وظهور التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، تطور في الأسواق المحلية والعالمية وكان التطور في التنظيمات الاجتماعية إمتصاص الحاجات المتزايدة للنظامين الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن التغيرات التي لحقت بالوحدات الاجتماعية من حيث البناء والوظيفة كالأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية

تعتبر البيروقراطية والتدرج الطبقي الاجتماعي وانتشار الروابط الطوعية تراث ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري كما يمكن إعتبارها مؤشرات أو مقاييس للنمو الحضري.

ب- التحليل السلوكي:

وفق هذا التحليل فإن الأفراد إنطلاقا من تفاعلهم مع البيئة على مر الزمن واكتساب سلوكات معينة، وبذلك ينظر إلى النمو الحضري على أنه طريقة للحياة أو نسق معين من قيم ومعايير السلوك وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بسياق مكاني وزمني كما إعتبر ورث الحضرية كأسلوب الحياة أخذا في الإعتبار البعد الثقافي[2].

يرتبط هذا التحليل أساسا بأفكار المدرسة التطورية بدءا بتونيز و شبنجلر وفيبر والآخذين بالنموذج المثالي وطبقوه على ظواهر الحضر، كما يعتبر روبرت بارك من الرواد

1- السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1961، ص 115.

2- حميد خروف و آخرون، الإشكالات النظرية و الواقع مجتمع المدينة نموذجا ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر، 1999 .، ص 53.

الأوائل للمدرسة الأمريكية في علم الاجتماع الحضري، حيث نشأ هذا الأخير في أمريكا الدراسة الأشكال الجديدة التي سادت المدن في نفس السياق نجد روبرت ردفيلد ولويس ورث إنتهى إلى تصور النمو الحضري على طول متصل تمثل فيه عملية التحضر الإنتقال للموقف الاجتماعي من قطب ريفي "فولك" إلى قطب حضري يتميز بخصائص العلمانية، العقلانية، الإنقسامية وفقدان المعايير والإغتراب [1].

-يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل: المائة والآلاف وتلك التي يبلغ عدد سكانها 20 ألف شخص أو 10 آلاف شخص فأكثر وهكذا[2]

-ويعرف على يد" عبد المنعم أنور " بأنه انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة كما يقصد به أيضا اشتغال الناس بغير الزراعة

- والتعريف الأخير يوضح لنا نقطة أساسية وهي أن النمو الحضري لا يمكن حدوثه فقط بسبب زيادة سكان المدن بأي سبب كان كما ورد في التعريف، وإنما يحدث بتطوير الريف وتغيير نظام الحياة فيه إلى أحسن وقد عبر عن ذلك بعض الكتاب بالاتصال الثقافي فالنمو الحضري بناء على هذا التعريف حركة وتغير، وفي هذا الصدد يقول" عبد الغني سعيد "ما يلي : التحضر بطبيعته ظاهرة ديناميكية وترجع المشاكل التي تصاحبه عادة إلى عدم التوازن بين قطاعات المجتمع الذي يمر بمرحلة التحضر

- المفهوم السيكولوجي: الحضرية تعبر عن نمو وتطور الشخصية الإنسانية التي تواجه الأنشطة المختلفة في المجتمع

- في تحديده للحضرية يذهب "عاطف غيث" إلى أن الحضرية ليست مجرد طريقة في التفكير أو السلوك، فالإنسان الحضري أينما كان يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير فالحضرية

1 - محمد علي القطان، دراسة المجتمع في البادية والريف والتحضر، دار الجيل للطباعة والنشر، مصر، 1979، ص51.
2 - عبد الإله أبو عباس، المدينة العربية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص13.

مسألة، وكلما زادت المدنية سكانا، كلما اتسعت الخدمات فيها، بحيث تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها، كلما كانت المدنية معتمدة على غيرها من المدن الأكبر[1].

المطلب الثاني: الفرق بين التحضر والحضرية:

التحضر والحضرية : مفهوم الحضرية يشير إلى حالة أو كيفية "أو طريقة الحياة" على حد تعبير" ورث " من المتصور أن تكون خاصية مميزة للمدينة أو المجتمع المحلي الحضري والواقع إن كثيرا من الأفكار التي استوعبها تراث علم الاجتماع الحضري والتي حاولت أن تلخص خصائص المجتمع الحضري، مثل كتابات "زيمل" و"سوروكين" و"زيمرمان" و "ورث"

الفرع الأول : خصائص المجتمع الحضري

تصدق في جانب كبير منها كمحاولة لتحديد خصائص الحضرية كطريقة للحياة وباختصار فقد أجمعت هذه المحاولات على التأكيد على الخصائص التالية:

1. تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساسا.
2. نسق التدرج الطبقي الاجتماعي.
3. ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني).
4. الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.
5. انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير شخصي.
6. الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي.

1 – هالة منصور، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص49.

أما مفهوم التحضر: urbanization فيشير إلى ما يعرف بالعملية كما ارتبط بمعاني كثيرة منها الإشارة إلى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية ومنها أيضا الإشارة إلى انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية، وبالتالي الإشارة إلى الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في نشر الثقافة الحضرية إلى جوانب الريف والحقيقة يشير المعنى الأول إلى تفسير ديمغرافي مصنف للمصطلح ومؤداه أن التحضر عملية إعادة التوزيع السكاني لها جانبان أساسيان هما: تعدد نقاط التركيز السكاني وزيادة حجم المراكز الحضرية الفردية وفي هذا الصدد ذهبت "هوب تيسدال" في تعريفها للحضرية إلى أنها "عملية تتضمن حركة للسكان من حالة أو موقف أقل تركيزا إلى آخر أكثر تركيزا[1].

الفرع الثاني :التعريفات الحضرية المستخدم في عدة قارات

التعريف العددي يبدو أن لكل دولة تعريف خاص بمفهوم الحضرية يستخدم لأغراض التعداد وهذا التعريف يفي بحاجات رجال الإحصاء غير أنه قليل الأهمية بالنسبة للجغرافيين نظرا لأنه من الصعب وضع مقياس عددي عام ومن ثم نجد اختلاف دوليا بشأن التعريف

العددي لسكان المدنية فتعاريف بعض الدول لمراكزها الحضرية توضح هذا الاختلاف فمثلا[2]:

1. التعريفات المستخدمة في إفريقيا :

أ- **الجزائر**: يعد سكانها 55 من الكلميونات المهمة التي عندها حكومة ذاتية محلية حضرا.

1 – السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري، ج1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،مصر ، 2001–2002، ص ص 96–97.

2– محمد السيد غلاب، يسرى عبد الرزاق الجوهري ، جغرافية الحضر، دراسة في تطور ومناهج البحث فيها، ط1،دار الكتب الجامعية، 1972، ص44.

ب- **مصر**: يعد حضر سكانها محافظات: الإسكندرية، القاهرة، بور سعيد، الإسماعيلية.

ت-**جنوب إفريقيا**: كل الحشود السكانية ذات الطبيعة الحضرية دون مراعاة للحدود المحلية والمكانية.

2. التعريفات الحضرية المستخدمة في آسيا

أ- المملكة العربية السعودية: المدن التي تضم 5000 نسمة أو أكثر تعد حضرا.

ب- سوريا : تعتبر حضر كل المدن ومراكز المحافظات ومراكز المناطق.

ت- باكستان: تعد حضرا كل من البلديات والخطوط الحضرية civil line التي لا تضمها الحدود البلدية وأي موقع آخر تضم مجموعة قليلة من المناطق لها خصائص حضرية لكنها تضم أقل من خمسة آلاف نسمة.

3.التعريفات المستخدمة في أمريكا الجنوبية:

أ- الأرجنتين: المراكز السكانية التي تضم 2000 نسمة أو أكثر تعد حضرا.

ب- الشيلي: المراكز المسكونة والتي لها خصائص محددة مثل توفر خدمات إدارية عامة معينة تعد حضرا[1]

ت- وفي البلدان الأخرى مثل: الدنمارك نجد أن كل محلة عمرانية يزيد عدد سكانها عن 200 نسمة تعتبر مدينة town كما هو الحال في السويد وفلندا أما في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المرحلة العمرانية مدنية إذا ما احتوى وعائها أكثر من 2500 نسمة، غير أن هذه الأرقام لم تكتسب صفة العالمية[2]

1 – لوحلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، ط1،دار الكتب الوطنية، 2002، ص ص 333-340.

2 – محمد السيد غلاب، يسرى عبد الرزاق الجوهري، المرجع السابق، ص ص 44-45.

التعريف الإداري للمدينة: كثيرا ما تعرف المدينة في دول غرب أوربا تعريفا قانونيا بمعنى أن المحطة العمرانية التي تمنع من قبل السلطة الحاكمة مرسوما يعلق فيه أنها مركز حضري هي التي تصبح مدينة كما تعرف المدنية بأنها مركز البلدية، وهذا يبدو جليا في تعريف"لافيدان " للمدينة حيث ينعتها بذلك المكان الذي يتمتع بمركز قانوني أو بلدي وهذا التعريف لا يوصل الباحث إلى نتيجة ذات قيمة بقدر ما يقوده كما ذكر أحد الباحثين إلى أن المدينة هي المدينة [1].

وعرفت المدينة كذلك في ضوء اصطلاحات قانونية وذلك لأن مكان ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطات عليا إلا أن هذا التعريف غير مرضي لأن المكان لا يمكن أن يكون مدينة لمجرد ظهور إعلان بذلك[2]

1 – محمد السيد غلاب، يسرى عبد الرزاق جوهري، المرجع السابق، ص47.

2 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسات في علم الاجتماع الحضري، ط1 ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر ، 1999، ص58.

المبحث الثاني: عوامل النمو الحضري ومشكلاته

وباعتبار أن موضوع العوامل النمو الحضري ومشكلاته من الموضوعات الحديثة وهو كغيره من المواضيع التي تحتوي على عدة عوامل يتميز بها وتميزه أيضا عن غيره من المواضيع التي تنشط في نفس المجال ولهذا ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى عدة مطالب نتناول فيها بشكل عام عوامل النمو الحضري وكذا المشكلات الناجمة أو الناتجة عنه.

المطلب الأول: أسباب النمو الحضري

إن عوامل النمو الحضري متعددة وتختلف من مجال إلى آخر، وعليه تم تعداد وإيضاح مجمل هذه العوامل من خلال الفروع الآتية والتي شملت كل من التصنيع والهجرة والزراعة والتطور التكنولوجي.

الفرع الأول : عامل الصناعة

تميز العصر الحديث بزيادة عدد المدن الصناعية في العالم ونموها ووصول كثير من المدن إلى مرتبة " المدينة " الميتروبولتيانية ثم المدنية العظمى ونظرا لارتباط النمو الحضري بحركة التصنيع ونتيجة لما تحدثه من آثار عدم الأنساق الإيكولوجية للمدن فإن هذه الأخيرة أدت إلى ظهور ما يسمى بالأحياء الغير منظمة [1].

*إن سياسة التوطن الصناعي المتبعة من طرف العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث ساهمت في خلق فجوة بين الريف والمدينة والتي لم تستطيع هذه الدول التوفيق بين النمو الصناعي والنمو الحضري للمدن مما نجم عنه العديد من المشاكل الاجتماعية، ورجع " عاطف غيث" النمو الحديث والتحضر الكبير في مناطق العالم إلى الثورة الصناعية وذلك لأن اختراع

1 – عبد الباسط محسن علم النفس الصناعي، المرجع السابق، ص32.

الوسائل التقنية واستخدام الطاقة ونظام المجتمع الحديث الذي أدى إلى اجتذاب أعداد كبيرة من الناس سكنت في مناطق صغيرة من حيث المساحة وعالية من حيث الكثافة[1].

ويقول "جمال حمدان" علينا أن ندرك أن ثورة البترول في العالم العربي تعني مدنا أولا قبل أن تعنى سكان بالمعنى العام فمن أهم الحقائق البشرية المعاصرة في منطقتنا أن الثورة العمرانية التي حركها البترول في العالم الغربي كانت ثورة مدنية أولا، ثم ثورة سكانية إذ أن النمو السكاني المضطرب في الدول العربية تشجع أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم في الصناعات الاستهلاكية وخاصة أنها لا تحتاج إلا لرؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة، وكذلك يتوفر لتوزيع إنتاجية أسواق تتسع مع النمو الحضري، ومن أمثلة التركز الصناعي في المدن العربية ما نلاحظه في بغداد حيث يتركز 90 بالمائة من صناعات العراق[2].

1 – محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص139.

2 – عزت عبد الكريم وآخرون، المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر ص ص 139-141.

الفرع الثاني: عامل الهجرة

تعد الهجرة عنصرا رئيسا من عناصر الدراسات السكانية لأنها تعتبر المصدر الثاني للنمو الحضري وتغير حجم السكان والمدن بعد الزيادة الطبيعية، والهجرة ظاهرة اجتماعية وجغرافية تميز بها الإنسان على مر الزمن وتعني الإنتقال أو الترحال من مكان لآخر وتركه مدة قد تطول أو تقصر، كما تعني إنتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم وهي كذلك حركة عبر الحدود ماعدا الحركات السياحية وللهجرة أنواع عديدة دولية أي خارجية داخلية دورية وتكون الهجرة نتيجة لعوامل طاردة وأخرى جاذبة[1].

كانت الهجرة من الأرياف والقرى إلى المدن نتيجة لعوامل ودوافع قد تكون طبيعية أو اقتصادية سياسية اجتماعية ثقافية وسكانية ومن أبرز هذه العوامل الاقتصادية منها والاجتماعية وهي التي تحتل الصدارة في عملية الهجرة وتتمحور الأسباب الاقتصادية حول انخفاض المستوى الاقتصادي والفقر والحاجة إلى البحث عن عمل قصد تحسين الدخل والمستوى المعيشي، أما الأسباب الإجتماعية تتمثل في الزواج من الخارج ووجود خلافات عائلية نقص الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتدنيها إن لم نقل انعدامها أما العوامل السياسية والدينية كانعدام الأمن الحروب بالإضافة إلى الضغط السكاني ومعدلات النمو في الدولة وإمكانيات التنقل، الاختلافات الحضارية والبيئة الطبيعية كالصحاري والمناطق الغير مستقرة[2].

كما قسم بعض العلماء العوامل المؤدية إلى الهجرة إلى عوامل جاذبة وأخرى طاردة أي ما يعرف بالتركيز والتخلخل وهما يشيران إلى التغيرات التي تحدث في التوزيع المكاني للسكان وتغيير الكثافة تدفع العوامل الجاذبة المهاجر إليها مما يؤدي إلى التركيز في المهجر، وعوامل الطرد تدفع الإنسان إلى التفكير

1- فتحي أبو عوانة، المرجع السابق، ص 198

2- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المرجع السابق ، ص60.

في الهجرة والانتقال من مكان إقامته والاستقرار في مكان أخر مما يؤدي إلى التخلخل وإحداث التوازن يختلف من إقليم إلى آخر[1].

أ. **العوامل الطاردة:** وتتمثل في ما يلي:

1- للعوامل الطبيعية دور هام في عملية الهجرة فصعوبة التضاريس وقساوة المناخ وفقره وعدم استقرار الأرض وحدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل، البراكين، إنزلاقات التربة إعصارات والفيضانات تفرض وتشجع على الهجرة

2- يتعرض الأفراد العاملين بالزراعة إلا فترات فراغ كون المحاصيل موسمية بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف والتصحر وإنجراف التربة وهي عوامل وظواهر تهدد بعض الأقاليم تفرض هذه الظروف على الأفراد الهجرة كون مداخيل الزراعة في الأقاليم المهددة بالجفاف والتصحر قليلة وتؤثر على الأفراد في مستويات المعيشة وبهذا يتجه تيار الهجرة إلى المدن

3- التضخم السكاني في الأرياف وسوء الأحوال المعيشية مع تدني في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية عاملا مهما في الهجرة من الريف نحو المدينة

4- عدم كفاية الأراضي الزراعية وسوء توزيع ملكيتها، زيادة على التوسع في استعمال المكننة مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة 5. إنهيار النظام الإقطاعي وتحرر الفلاحين من رق الأرض مما وفر لهم الحرية في الانتقال والإقامة حيث يريدون 6. قلة مناصب وفرص العمل في المؤسسات والحكومات بسبب قلة الاستثمارات. 7. الصعوبة في حركة الانتقال والتنقل وخاصة في المناطق الريفية النائية مما يفرض عملية الهجرة

1- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، المرجع السابق، ص: 67.

ب- العوامل الجاذبة: وتتمثل في ما يلي[1]:

1- الثورة الصناعية وما توفره من مناصب شغل وهذا ما جعل المدن الكبرى الصناعية عامل جذب لطوفان الهجرة

2- وفرت الثورة الصناعية إنطلاقا من مبدأ تقسيم العمل مناصب عمل صناعية تميزت بالاستقرار والأجر العالي بالإضافة إلى إحكامها بالتشريعات التي تضمن حقوق العامل ورب العمل.

3- تعتبر المدن مراكز إدارية وتجارية واجتماعية وثقافية مما جعلها تستقطب رجال الأعمال وأصحاب المصالح والمهنيين

4- ما تتميز به المدن من تنظيم وتنسيق للخدمات الشيء الذي حفز على الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة

5- انتشار المرافق والمؤسسات التعليمية والجامعات والمدارس والتوسع في التعليم مما جعل المدينة محط أنظار أهل الريف

6- توفر المدينة على مظاهر التحضر وتتمتع بالرفاهية "سينما، مسرح، أندية، دور التسلية والترويح والحدائق والعمارات السكنية"

7- الاتساع في إنشاء الطرق البرية السريعة "المعبدة" والسكك الحديدية، واستعمالها كشرايين للتنقل وما أنجر عنه من امتداد الضواحي السكنية خارج المدن ونشوء مدن جديدة

1- حسين عبد الحميد احمد رشوان.، المرجع السابق، ص 68.

ج. نتائج الهجرة:

لهذه الظاهرة آثار ونتائج إيجابية وأخرى سلبية ستأتي بذكر الإيجابية أولا: – القضاء على مشاكل البطالة في الأرياف وساهمت في رفع المستوى المعيشي التعليمي الصحي الثقافي والحضري للمهاجر بصفة عامة

تعتبر الفئات المهاجرة قوة عمل وبالتالي فهي تساهم في الاقتصاد القومي وزيادة رأس المال القومي وبذلك تساهم هذه الأخيرة في رفع دخلها الفردي

– إن تحول جزأ من الناس من النشاط الزراعي إلى الصناعي يحدث تأثيرا في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مما يحمل من اتجاهات نمو الحضر والتمدن[1].

أما النتائج السلبية فيؤكد بعض علماء الديموغرافيا والعلوم الاجتماعية وكثير من العاملين في هذا الحقل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا خاصة أن الهجرة لها آثار سلبية كثيرة فالهجرة الريفية الحضرية تبدأ أثارها بحرمان المجتمعات الريفية من أبنائها وخاصة الشباب المثقف الواعي وخلق العديد من المشاكل على الصعيد الاجتماعي والنفسي مثل فقدان الطابع الريفي ضعف العلاقات والروابط انحراف الأحداث والعنف والانحراف الخلقي وتزايد حوادث الإجرام ونسبة الجريمة في المدن كانعكاس للأوضاع المتردية والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الكثير من المهاجرين[2].

– تدني مستويات الخدمات في المرافق العامة كشبكات النقل والمرور وخدمات المياه والكهرباء وشبكات المجاري والصرف الصحي

1– حسين رشوان ، المدينة ، المرجع السابق، ص 70

2 – عبد القاصر قصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية، عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1992، ص133.

– ظهور الأحياء المتخلفة بأشكال عشوائية سرطانية في مراكز المدن وعلى أطرافها أو تركز هؤلاء المهاجرين بالأحياء القديمة التي لا تتوفر على أدنى شروط الإسكان الصحي وهي تعتبر مشكلة يصعب التحكم والسيطرة عليها لأنها تتزايد باستمرار[1].

– ينجم عن الهجرة المتدفقة والسريعة إخلال ببرامج التهيئة والتطوير في المدن.

– كانت المجتمعات البشرية في القديم تنمو في عزلة وترث خصائصها العرقية عن طريق المولد والتكيف مع بيئتها الطبيعية أما المدن فوجودها فجائي ناتج عن تبدلات سريعة وطفرات اقتصادية تفرض عليها إقامة أنشطة جديدة واستحداث قطاعات إنتاجية فهي بدورها تعتبر قوة جاذبة لليد العاملة ذات الثقافات المختلفة واللغات المختلفة وأصول عرقية مختلفة وعادات وتقاليد مختلفة، وبذلك فسكان المدن خليط من سكان غير متجانسين يسعون للتكيف

الفرع الثالث: الثورة الزراعية

تتكون المدينة أساسا من أشخاص لا يرتبط عملهم ارتباطا مباشرا بالعمل في الأرض ومع ذلك فإن نمو المدن مرتبط ارتباطا لا مفر منه بطبيعة الإنتاجية الزراعية ففي حالة إمكان إنتاج فائض من مواد الطعام يصبح من الممكن الاستغناء عن جانب من قوة العمل المستخدمة في إنتاج المواد الغذائية وتوجيهها نحو إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية والقيام بأنواع من الخدمات التي تميز الحياة في المدينة فكلما ازدادت الإنتاجية مقيسة بالعامل الواحد في النظام الزراعي ازدادت إمكانية إعالة أعداد متزايدة من السكان الحضريين وخاصة من وجهة نظر مواد الطعام الضرورية.

1 – فتحي أبو غبانة، دراسة في علم السكان، ط2،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر ، 2000، ص ص 197–199.

الفرع الرابع: الثورة التكنولوجية والتجارية

1. الثورة التكنولوجية: ويعد هذا العامل المسئول عن النمو الحديث للمدن وعن تحضر كثير من المناطق في كثير من بلاد العالم، كون أن لاختراع الوسائل الفنية القادرة واستخدام الطاقة أثر مباشر على نمو الإنتاج الكبير وقيام نظام المصنع الحديث الذي استطاع اجتذاب أعداد كبيرة من الناس فالمدينة الحديثة تحتاج إلى وسائل لإعاشة السكان المتزايدين الذين يستطيعون بدورهم أن يقطعوا شوطهم في الحياة دون حاجة إلى العمل في الأرض طالما سمح الفائض في الإنتاج الزراعي بذلك لذلك ربط علماء الاجتماع بين المدينة الحديثة الصناعية وبين نظام المصنع الحديث [1].

2. **الثورة التجارية:** نمو الأسواق العالمية وطرق التبادل حسن من وسائل النقل وزاد من حجم التبادل، الأمر الذي يسمح للمدن بالنمو في ظل ظروف، كانت تمنع في الماضي ظهورها ونموها إلى جانب الكفاية المتزايدة في وسائل النقل والثورة الديموغرافية[2].

1 – محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، ط 1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1982، ص ص 135-137.

2 – محمد عاطف غيث، نفس المرجع السابق، ص ص 135-137.

المطلب الثاني: مشكلات النمو الحضري غير مخطط

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى المشاكل التي لحقت بالبيئة جراء النمو الحضري الغير مخطط، والتي سنعددها في أربع فروع كالتالي:

الفرع الأول: المشكلات الإيكولوجية (البيئية)

تعتبر التحولات الإيكولوجية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص العمرانية لأي منطقة حضرية، كما تؤثر العوامل الجغرافية والبيئية مثل التقلبات الجوية والتكوين الجيولوجي ومصادر المياه والطاقة ونوع التربة والهضاب والجبال كلها عوامل تؤثر في شكل التوطن والاستقرار وفي استخدام الأرض وتحديد نوعية وسائل المواصلات.

وبعبارة أخرى فإن كل نشاط إنساني يتطلب مواصفات وقياسات مرتبطة بالوظائف التي يؤديها هذا النشاط وتختلف المشاكل البيئية للمدينة باختلاف العوامل المؤثرة في تكوين المدن

وفي نشأتها وتاريخها، والظروف المختلفة التي مرت بها ووظيفتها وموقعها وحجمها، ومن بين هذه المشاكل، التوسع والانتشار العمراني غير منظم[1].

الفرع الثاني: مشكلة المرور

وتأتي في مقدمة هذه المشكلات مشكلة المرور التي تحولت إلى أزمة خانقة في شوارع وطرقات المدن الكبيرة والصغيرة إن النمو الحضري المبكر والهجرة الواسعة من الأرياف إلى المدن والتوسعات المستمرة التي تعرضت لها هذه المدن أضفى عليها ضغوطا لم تكن مؤهلة لاحتمالها أو مواجهتها، وهناك من يفرق بين التطور التكنولوجي المتمثل في اختراع المركبة وانتشار استعمالها، وبين النمو الحضري والتوسع الكبير الذي شهدته المدن وقد هيأت المركبة لسكان المدن إذ لم تكن متوفرة من قبل

1 – عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1976، ص17–35.

حيث كانت الاتصالات بين أطراف المدينة بطيئة والمسافات بعيدة، وبدخول المركبة للمدينة قربت المسافات وسهلت الحركة وهكذا أخذ النمو العمراني والحضري بالزحف في كل الاتجاهات حول المدينة[1].

الفرع الثالث: التلوث

نتج تلوث الهواء من خلال كثرة المركبات التي تتسبب في حدوث إحتراقات مما يؤدي لكثرة المحروقات وتكدس أكوام النفايات المنزلية أمام الوحدات السكنية والمحلات التجارية والورش حتى صارت المدينة مستنقعا للأمراض المزمنة والأوبئة وتلوث مظهرها وجوهرها كما ونوعا.

ويعتبر تكدس أكوام النفايات المنزلية والمخلفات الأخرى دليلا على مدى تدهور الحياة الحضرية، وعلى افتقار السكان للحس والوعي الحضري في المدن وهي قضية ترتبط بثقافة السكان وعدم استيعابهم لمفهوم الحياة الحضرية كأسلوب للحياة[2] إذ أن خلفياتهم الاجتماعية تستند أصلا على التركيبة الاجتماعية البدوية التي نشئوا عليها وطالما أن الارتباط بالمدينة لم ينشأ من خلال تنشئة حضرية فإن أزمة السلوك الحضري تزداد حدتها يوما بعد يوم خاصة في البلدان النامية التي انتقلت فجأة دون تدرج إلى المدن بسبب اكتشاف بعض الموارد الاقتصادية وفي مقدمتها النفط.

1 – صبحي محمد قنوص، دراسات حضرية، مدخل نظري، ط1،الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر 1994، ص ص 183-184.

2 – عبد الحميد بوقصاص:النماذج الريفية والحضرية للمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري –مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة ، الجزائر،2001 ، ص135.

الفرع الرابع: التوسع العمراني غير المخطط وغير الموجه

أدى التوسع العمراني والنمو السكاني في المدن إلى بروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور الأحياء المتخلفة التي تعاني من عدم توفر الخدمات والمرافق العامة فالتزايد السكاني المستمر في المدن، واستمرار تدفق سكان الأرياف إلى مراكز المدن وأطرافها.

فالنمو الحضري يضع أجهزة الدولة أمام ضغوطات شديدة من أجل توفير المرافق والخدمات من طاقة كهربائية إلى مصادر المياه والمرافق الصحية ومما لا ريب فيه أن هذه المشكلات والأزمات البيئية أدت إلى تدهور الأحوال في المدن، فعدم وجود شبكة متكاملة من تصريف المجاري ... أدى إلى تلوث المياه الجوفية كما أن وجود المجاري العاجزة من استيعاب حمولات المباني والمساكن أدى إلى طفح وفيضان المياه في الأحياء والشوارع ولا يخفى مدى الخطورة التي تحملها هذه الملوثات[1].

أولا : مشكلة التلوث في البيئة الحضرية

أحدثت التطورات والنمو الحضري والنمو السكاني السريع تغيرات واضحة في التركيب الإيكولوجية للمدن، ونتيجة لهذه التغيرات شهدت السنوات الأخيرة اهتمام الكثير من العلماء والساسة خاصة علماء الاجتماع والاقتصاد بمشكلات البيئة وأساليب التعامل معها والأضرار التي لحقت بها نتيجة لتدهور الإنسان في استغلال مواردها الطبيعية، وكيف انعكس ذلك سلبا على حياته ومستقبل المجتمع الذي يعيش فيه.

1 – صبحي محمد قنوص، المرجع السابق، ص185–186.

1- تعريف التلوث البيئي

التلوث كلمة ذات معنى عام وهمي تعني ظهور شيء ما في مكان غير مناسب ولا يكون مرغوبا فيه هذا المكان وقد يكون الشيء مرغوبا فيه إذ وجد في مكان غير مناسب ولا يكون آخر[1].

مثلا: زيت البترول يكون نافع ومرغوب فيه عندما يستعمل كوقود وغير مرغوب فيه عندما يظهر على سطح مياه البحر أو شواطئ الرمال كشكل ملوث ويكون ضار بالإنسان.

كما يعتبر التلوث بأنه عبارة عن "خلل في النظام الإيكولوجي" ينجم عن تحرك مداخلات النفايات الخاصة بالإنتاج أو الاستهلاك الإيكولوجي بحجم ونوعية تفوق قدرة التقنية الخاصة الذاتية في النظام على استيعابها مما يؤدي إلى الإخلال بالحركة التوافقية بين عناصره وما يصاحب ذلك من أخطار عديدة تهدد وتضر بالأحياء وغير الأحياء أو بمعنى آخر إفساد لمكونات البيئة حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة (ملوثات) بما يفقدها دورها في صنع الحياة[2].

ويعرف قاموس ويستر مصطلح "التلوث" بأنه حالة من عدم النقاء أو عدم النظافة[3] وهو إلقاء النفايات مما يفسد جمال الطبيعة ونقاء الجو، ونظافة مياه البحار الأنهار والبحيرات.

---

1 – جابر عوض السيد حسن، الانسان و البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتبة الجامعية، الاسكندرية ، مصر ،2001 ، ص29.

2– محمد فاضل بن الشيخ الحسين : البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأث ير الزحف العمراني حالة مدينة بسكرة رسالة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في العمران تحت إشراف أ .د. زريبي النذير قسم الهندسة المعمارية والعمران، كلية علوم الأرض ،الجغرافيا ،التهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة، 2001 ، ص23.

3 – السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، ط 1 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 1999، ص362.

والتلوث Pollution هو الإدخال المباشر أو غير مباشر لمادة ملوثة في وسط محدود أو هي إطلاق عناصر أو مركبات غازية أو صلبة أو سائلة إلى عناصر البيئة مما يسبب تغيرا في نظامها[1].

التعريف الإجرائي: التغير الذي يحدث للوسط الطبيعي حيث تكون له مخاطر تؤثر سلبا على جميع الكائنات الحية.

التلوث البيئي: هو كل تغير كمي أو كيفي من مكونات البيئة الحية وغير الحية ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل اتزانها[2].

2- أقسام التلوث البيئي وأنواعه

أ-**أقسام التلوث:** يتناول هذا الفرع أهم المظاهر التي تمثل ظاهرة التلوث البيئي ويمكن تقسيم تلك المظاهر إلى:

أ- تلوث مادي: ويشمل هذا النوع من التلوث: تلوث الماء والهواء والتربة بالنفايات.

ب- تلوث غير مادي: كالضوضاء والتلوث المعنوي النفسي والاجتماعي والثقافي بسبب ضجيج السيارات والآلات[3] والتلوث البصري والتلوث الأخلاقي والإعلامي.

ب- أنواع التلوث:

أنواع التلوث البيئي: يقدم لنا حسين عبد الحميد أحمد رشوان أنواع التلوث كما يلي:

1 – عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الإسلام والبيئة، ط1 ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 1999، ص6.

2 – عدلي أبو طاحون، علم الاجتماع الريفي : المدخل و المفاهيم ، انماط التغير ، المشكلات ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ،1997 ص302.

3 – أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر ، 1998، ص159.

1. **التلوث بالتغير الكمي:** ويكون بزيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية للبيئة كزيادة ثاني أكسيد الكربون عن نسبته المعتادة نتيجة للحرائق الهائلة التي لا تزال تطرأ في مناطق الغابات والأعشاب أو زيادة درجة حرارة المياه جراء ما تلقيه بعض المصانع من مياه حارة.

2. **التلوث بالتغير الكيفي:** وينتج من خلال إضافة مركبات صناعية تجريبية على الأنظمة البيئية الطبيعية حيث لم يسبق لها أن كانت في دورتها وسلاستها فتتراكم في الماء أو الهواء أو التربة أو الغذاء وتتمثل في مبيدات الأعشاب والحشرات[1].

ويذهب عبد العاطي السيد إلى التمييز بين نوعين من الملوثات وهي:

الملوثات الكيفية المركبة: وهي عوامل ناجمة عن الأنشطة البشرية وليست موجودة في الطبيعة أي أنها تلك التي أنتجتها وأطلقتها يد الإنسان مثل: المبيدات الحشرية.

الملوثات الكمية: هي عبارة عن إسهامات من جانب المجتمع الإنساني أضيفت إلى عوامل البيئة الطبيعية التي توجد بذاتها في الطبيعة وهي المواد الموجودة في الطبيعة وأطلقتها النشاطات البشرية مثل:ثاني أكسيد الكربون الذي زادت معدلاته نتيجة للنشاطات الإنسانية لاستخدامه بشكل كبير لتشغيل المركبات والسيارات

3- مصادر التلوث

ترى " عايدة بشارة " أن للتلوث مصادر عدة نذكرها فيما يلي:

التوسع في استخدام الوقود: حيث يستخدم في وسائل النقل المختلفة البرية والبحرية وفي ماكينات الزراعة.

1 – حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة : دراسة في علم الإجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2005 ، ص31.

1. **النمو الضخم والسريع للصناعات الاستخراجية والتحويلية:** وذلك من خلال المخلفات الصناعية والأدخنة الصادرة من المصانع وما لها من أضرار جسيمة على البيئة.

2. **التوسع السريع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية:** أدى هذا إلى تلوث مياه المحيطات والبحار وكذا تلوث التربة.

3. **التوسع في استخدام الآلة:** سواء كان في المناجم أو المصانع أو وسائل النقل بأنواعها.

4. **أدى التوسع في التنجيم والمحاجر والصناعات** التحويلية وازدياد أعداد المدن وأحجامها إلى تشويه المناظر في أنحاء مختلفة من المدن[1]

ويذهب أحمد "أحمد يحي عبد الحميد" إلى تباين مصادر التلوث الهوائي فيما يلي:

1. **المصادر الطبيعية:** مثل العواصف الترابية والبراكين وحرائق الغابات وحركة الشهب والنيازك والعواصف الرعدية.

2. **المصادر الغير الطبيعية:**

- العمليات التعينية والصناعية المختلفة.
- مخلفات الأنشطة الصناعية والبخارية.

ثانيا: مشكلة القمامة

تعتبر مشكلة القمامة وكيفية التخلص منها من المشكلات التي تعاني منها دول العالم بل أن هذه المشكلة ترتبط ارتباطا قويا بمستوى الصحة العامة وتدهور البيئة، ولقد أشارة العديد من

1 – عبد الحميد دليمي، الواقع و الظواهر الحضرية ، منشورات جامعية منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2004، ص52.

الدراسات إلى أن أمراض مثل: التيفويد، والالتهاب الكبدي الوبائي والإسهال ترتبط حالات الإصابة بها بتواجد أكوام القمامة في مكان ما وتنوع القمامة فتشمل:

1. بقايا المواد الغذائية المتخلفة عن المنازل والمطابخ والمطاعم، فتشمل بقايا الخضروات واللحوم.[1]

2. الأوراق: سواء كانت أوراق الصحف أو المجلات أم الكتب بأنواعها المختلفة وهذه كان يتم التخلص منها بوسائل الحرق المختلفة.

3. المواد الصلبة: وتشمل هذه المواد الصلبة والبلاستيك والعلب الفارغة والزجاج.

4. مواد أخرى: وهذه تشمل الملابس البالية والمخلفات الصناعية الأخرى[2].

يرتبط بالرعاية الصحية والحفاظ على البيئة وكيفية التخلص من القمامة والتي تعد من أهم ملوثات البيئة في المدن، إذ تربى عليها الحشرات والزواحف الناقلة للأمراض وإن كان ثمة جمعيات خيرية تقوم بجمع القمامة من الشوارع إلا أن ذلك لا يكفي فالأمر يحتاج إلى حملة توعية من نوع خاص في المدارس ووسائل الإعلام وتخصيص صناديق وسلال بالشوارع.

التخلص من القمامة: يعد التخلص من القمامة من المشاكل البيئية التي تعاني منها دول العالم الثالث ويتم ذلك بطريقة أكثر خطرا وذلك بحرقها في الشوارع وبجوار محطات سكة الحديد وقد يكون بجوار غرف مولدات الكهرباء وكبائن الهواتف[3] التي تؤدي لقيام الحرائق

1 – قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الصناعي ومشكلات الإدارة والتنمية الصناعية، منشأة التعارف، الإسكندرية، ص ص 102–103.

2 – أحمد حسن اللقاني، فارعة حسن محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، عبد الخالق ثورت، ط1، عالم الكتب، القاهرة،مصر 1999، ص120.

3 – عبد العظيم أحمد عبد العظيم،الإسلام و البيئة، المرجع السابق، ص64.

وحدوث تفاعلات كيميائية بين مكونات هذه النفايات التي تكون المصادر الخطرة لتلوث البيئة لذلك طورت عديدا من الأساليب للتخلص من هذه النفايات واستخدامها ومن هذه الأساليب.

1. **إنشاء نظام متكامل** مترابط لجمع ونقل واستخدام القمامة بطرق صحيحة.

الردم الصحي: ويختار لهذا الردم أماكن منخفضة الموقع، وألا تكون في مهب الريح بالنسبة للمناطق السكنية مع الابتعاد عن مصادر المياه العذبة في الينابيع والآبار ويستحسن أن يستخدم الرمل في عملية الردم[1].

1 – أحمد حسن اللقاني، فارعة حسن محمد، المرجع السابق، ص122.

الفصل الثاني :المناطق المتخلفة كمشكل بيئي حضري

تعتبر المناطق المختلفة في كمشكل بيئي حضري او ومن ناحية أخرى فقد كان لهذا النمط من البناء تأثير سلبي على صورة المدينة و خاصة مع تداخله مع أنماط عمرانية أخرى مثل البناء الفردي و البناء العشوائي و الذي عرف انتشار واسعا خلال السنوات الأخيرة مما أنتج نسيجا عمرانيا غير متناسق مشوها للشكل العام للمدينة، كما أثر بشكل كبير على تنميتها وتقدمها .

المبحث الأول: المنطقة الحضرية المتخلفة

البيئة الحضرية المتخلفة، أحياء في قلب المدينة أو على أطرافها قد تكون عتيقة وقد تكون حديثة النشأة مساكنها في مستوى متخلف أشد التخلف ليست بها شبكة مرافق من طرق ومياه وكهرباء وصرف صحي أو شبكة مرافقها منهارة وهي تعاني من كثافة سكانية عالية تضغط ليس فقط على تلك المرافق المهترئة ولا على المساحات القليلة الضيقة ولكنها تصور نسقا من العلاقات المضطربة كما سنوضحه فما يلي[1]:

المطلب الأول: تعريف المنطقة الحضرية المتخلفة

التعريف الإجرائي للأحياء المتخلفة: الأحياء المتخلفة هي تلك المناطق التي توجد في المدن وتتصف بالازدحام والإهمال وتنتشر فيها الأمراض إلى جانب ظهور الآفات الاجتماعية (الانحراف) ويمكن إرجاعها أيضا إلى الظروف الفيزيقية للمكان الذي يعيش فيه الإنسان.

وينظر البعض الآخر إلى "الحي المتخلف" باعتباره منطقة فاسدة وذلك من منظور أن اللفظين مترادفان، ولكن يبدو أنه من الأفضل أن نتبع رأي "كوين" ونميز بينهما على اعتبار أن الفاسد ينطبق على كل من المناطق السكنية وغير السكنية بينما يقتصر مصطلح التخلف على المناطق السكنية فقط.

المناطق المتخلفة في الدول الأوروبية وصفت بأنها مناطق البؤس والفقر والجريمة وجنوح الأحداث.

الفرع الأول: الضواحي

تختلف المناطق بأنواعها المختلفة وأدوارها الوظيفية المتمايزة وحدة سوسيو إيكولوجية من وحدات المجتمع المحلي، كما تعد حركة الانتقال إلى الضواحي Suburbanization من مظاهر النمو الحضري التي تستأثر في الوقت الراهن باهتمام الباحثين في علم الاجتماع الحضري والإيكولوجية الحضرية، لما صاحبها من عوامل ونتائج عدلت من المفاهيم

1 – محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري،د ون طبعة ، دار المعرفة الجامعية ، دون سنة نشر، ص158.

والتصورات كذلك تعتبر الضواحي وحدات بيئية من وحدات المدينة أو المجتمع المحلي الحضري ويشير مصطلح الخاص ويقترب من المدينة المركزية ويعتمد عليها[1].

ويمكن تعريف ضاحية المدينة بأنها رقعة من الأرض على أطراف المدينة تجري بها عملية تحول من الأنماط الريفية المتميزة بالإنتاج الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي واستغلال الأرض إلى أنماط حضرية متميزة[2].

الفرع الثاني: تعريف التكدس السكاني العشوائي

نتناول تعريف ثلاث مصطلحات: التكدس السكاني العشوائيات المناطق العشوائية والسكن العشوائي.

التكدس السكاني: يقصد بالتكدس التراكم والازدحام وهو من الفعل كدس ويقصد بالسكان أهل الدار وسكانها وهو من الفعل سكن والسكني والمسكن: مكان سكني وجميعها مسكن.

وعلى ذلك يقصد بالتكدس السكاني ازدحام السكان في السكن، وازدحام المساكن والسكان في منطقة معينة من الأرض[3].

المناطق العشوائية والإسكان العشوائي: يكتنف تعريف المناطق العشوائية مشكلات متعددة إصلاحية وقانونية وترجع صعوبة صياغة تعريف محدد واضح لها إلى تعقد الظاهرة ذاتها'والى اختلاف مسمياتها من دولة الأخر بحسب ظروف كل دولة ومستوى معيشتها'مثل أحياء الأكواخ وإحياء الصفيح.

1 – السيد عبد العاطي السيد،علم الإجتماع الحضري، المرجع السابق، ص173.

2 – السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان، مكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1997 ، ص170–171.

3 – إبن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، ج9، دار صادر، ب ت، بيروت، لبنان، ص165.

وفيما يلي أربع صور أساسية للعشوائيات وهي[1]:

1. مباني ومنشات الإسكان التي تتم بدون ترخيص.
2. الإسكان الذي يتم على أرض غير مخصصة للبناء.
3. الإسكان الذي يتم على أرض مغتصبة أو غير مملوكة لحائزها.
4. المباني الواقعة خارج تخطيط المدينة.

وعلى ذلك يمكن صياغة تعريف عام للمناطق العشوائية بأنها مناطق أقيمت مبانيها بجهود ذاتية من قبل سكانها سواء على أراضيهم أو على أراض مغتصبة تملكها الدولة وبدون تراخيص رسمية وهي غالبا تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية التي قد تمتنع الجهات الرسمية عن توفيرها نظرا لعدم قانونية هذه الوحدات السكنية وقد تستجيب لبعضها تحت إلحاح الحاجة إلى تدبير الحد الأدنى الإنساني والآدمي لهذه الكتل السكانية التي تعيش في هذه المناطق[2].

ويعد مصطلح (الإسكان العشوائي) من المصطلحات التي تؤدي إلى اللبس باعتبار أن النمط الإسكان الغير الرسمي من أبرز صفاته العشوائية و عدم مسايرة نظم البناء والتخطيط العمراني المعمول به ومن ثم فهو ينشأ وينمو عشوائيا.

فالإسكان العشوائي هو إسكان غير قانوني باعتبار أنه مخالف لكافة الإجراءات القانونية المرتبطة بالتخطيط العمراني والبناء.

ويشمل الإسكان غير رسمي الإسكان الهامشي وهو تلك الفراغات غير المخصصة للإسكان التي يضطر البعض إلى السكن فيها مثل المقابر والجراحات ومداخل العمارات والشالهات والمخيمات[3].

1 – الحسيني السيد، الإسكان التنمية الحضرية، دراسة للأحياء الفقيرة، ط1، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، 1991، ص45.

2 – محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، ط1 ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،مصر ، 2008، ص41.

3 – محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص ص477-478.

كما يشمل تعريف السكن العشوائي عشش الفقراء المقامة على أطراف البلدان إذ أنها نشأت أصلا مخالفتا للتخطيط العمراني، ولا يجب إهمال نمط مساكن تكتسب الصفة القانونية مقامة من قبل الدولة إلى أنها محاطة بحم ليس بقليل من المساكن العشوائية التي كثيرا ما يحصل سكانها على أولويات في مساكن الإيواء بعد إخلالها ولكن سرعان ما تتحول إلى مساكن عشوائية مقننة.

العشوائيات: تعني كلمة عشوائي: العمل على غير هدى فيخطئ ويصيب وهي من فعل عشا: غفل فهو العمل على غير بصيرة.

واصطلح في المجتمع الاجتماعية وعلم النفس على تسمية أي سلوك لا يقوم على نظام أو منطق أو قانون بالسلوك العشوائي، أي سلوك لا رابط له ولا ضابط ولا حدود.

راجت كلمت العشوائيات في العقود الأخيرة فصارت هناك مدن عشوائية وقرى عشوائية وأحياء عشوائية، وبناء عشوائي، وسكن عشوائي، وقتل وإرهاب عشوائي وعشوائيات أخرى كثيرة ليس هناك مجال لحصره[1].

وعلى ذلك يمكن القول: إن المقصود بالعشوائية في مجال هذه الدراسات أنها كل ما تم عمله خارج نطاق العادات والتقاليد والقانون والإدارة وبعيدا عن اللوائح وتعليمات اشتراطات السكن والبناء.

1 – عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، 1981، ص39.

المطلب الثاني: خصائص المنطقة المتخلفة في الدول النامية

بالرغم من اختلاف أنماط المناطق المختلفة الحضرية عن بعضها البعض إلا أن هناك بعض الظواهر الاجتماعية والمادية المشتركة منها أن المنطقة الحضرية المتخلفة تتميز برداءة نوعية المساكن وعدم توفر الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وشدة الازدحام وتراكم القمامة في أزقتها وشوارعها غير ممهدة إلا أنها تعتبر من الناحية الاجتماعية نمط حياة ذا معايير وقيم معينة تتجلى في تدهور الأحوال الصحية والتعليمية وانتشار الجريمة وجنوح الإحداث وقلة الاهتمام بالأمور الخاصة والعامة لسكانها وبذلك يعتبون أنفسهم أدنى مرتبة في المنزلة الاجتماعية ومن أبرز الخصائص المشتركة للمناطق الحضرية المتخلفة مايلي[1]:

الفرع الأول : الأحياء المتخلفة

ومن خلال عرضنا لمختلف التعاريف التي وردت لمفهوم الواقع وبعض المفاهيم المقاربة لها نستنتج بان اغلبها تلتقي في فكرة واحدة، هي أن الواقع هو الحقيقة الراهنة عن حالة ظاهرة أو فرد أو جماعة، وبالتالي فان دراسة الواقع تهدف إلى معرفة الظاهرة المدروسة كما هي عليه وليس كما يجب أن تكون عليه ومن هذا المنطلق فان المفهوم الإجرائي للواقع هو الحقيقة الموجودة بالفعل حاليا والمتعلقة بالأحياء المتخلفة.

مفهوم الأحياء المتخلفة: قبل التطرق لتحديد مفهوم الأحياء المتخلفة يجب تحديد مفهوم الحي أولا ثم الحي المتخلف.

مفهوم الحي: يعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجي بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي،و المصلحة المشتركة، ويؤثر بعضهم على بعض، وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون

1 – أحمد بوذراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، ص13.

فيه من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحي وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة[1].

وفي تعريف آخر: هو عبارة عن وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي.

ويقصد به وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي معين،حيث يشغل مساحة من الأرض تقع ضمن حدود المدينة، بمعنى آخر هو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان وبهذا يمثل المجال بين المسكن الجغرافي والاجتماعي وكل حي يتخصص بوظائف معينة كالوظائف الإدارية والتجارية أو السكنية.

كما يقترن مفهوم الحي بمفهوم آخر هو المنطقة التي تدلي بمفهوم أكثر توضيح حيث أن مفهومها يشمل المكان الاجتماعي المحدود كما يشمل المكان الذي له حدود جغرافية مميزة[2].

الحي المتخلف: أما بالنسبة لوصف الحي بالمتخلف فهو يشير إلى عدة تفسيرات قدمها الباحثون من خلال دراستهم على الأحياء المتخلفة بالمدينة حيث يعتبر البعض منهم الحي المتخلف هو الحي الفاسد، باعتبار أن المتخلف والفاسد مترادفان غير أن صفة الفساد تنطبق على الأحياء كما تنطبق على مناطق غير سكنية، والبعض يعني بالحي المتخلف الحي غير المنظم من حيث الحالة العمرانية والشكل الخارجي له، والحي المتخلف من حيث الأنماط والخصائص العمرانية والاجتماعية،كالحي الفقير والحي القصديري، والحي التقليدي والحي الشعبي والحي الهامشي أي أن كل ما هو متدني يشير إلى التخلف أو تخلفه على أساس أن الحي المتخلف يمثل تدني المستوى العمراني لمساكنه وضعف الخدمات الاجتماعية به فهو بذلك يعكس واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي متدهور يتمثل في كونه المكان الإقامي من المدينة الذي يعبر عن واقع وظرف اجتماعي واقتصادي وفيزيقي متدني بالنسبة للبناء

1 – أحمد بوذراع، المرجع نفسه ، ص 36.

2– أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص35.

الاجتماعي للمدينة، حيث يقيم فيه مجموعة من الناس مستواهم المعيشي متدني بالإضافة إلى سوء أحوالهم السكنية.

يعرفها حسن النكلاوي على أنها: عبارة عن مناطق سكنية مزدحمة بالسكان الذين أتوا من مناطق مختلفة من الريف ويعزل فيها خليط من السكان يتصفون بأنهم من المستويات المنخفضة.

وهي بذلك المناطق التي يلجا إليها النازحون من الريف إلى المدينة كما أن الاكتظاظ بالمباني والسكان يعتبر من أهم سماتهم.

الفرع الثاني: الأحوال السكنية في المناطق المتخلفة

تعتبر المنطقة المتخلفة مكانا مزدحما بالمباني والسكان وذات طابع عمراني قديم ومهمل وعدم توفر الإنارة والتهوية ونقص الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة[1].

الازدحام السكاني: الازدحام السكاني في المناطق الحضرية المتخلفة: المناطق الحضرية المتخلفة أماكن مزدحمة بالأبنية المكتظة بالسكان أو ازدياد كثافة السكان وسكن أكثر من عائلة في كل وحدة سكنية[2].

كثرة تغيير محل السكن في المناطق الحضرية المتخلفة:

إن أغلبية سكان المناطق الحضرية يعيش في حرية دائمة ومستمرة في التنقل من محل سكناهم إلى مناطق أخرى.

1 – محمد عطاف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، المرجع السابق، ص45.

2 – فهمي سليم، عبد العزيز خزاعلة آخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1 ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 1997 ص346.

نقص الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة:

تتميز المناطق المتخلفة بالنقص في الخدمات الاجتماعية والتسهيلات الضرورية التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية والإدارية والتعليمية والصحية والترفيهية كما أنها تعاني من نقص في البنية الأساسية التي تتمثل في الشوارع والأزقة والممرات والأرضية بدون صيانة.

تتميز الأحياء المختلفة بفقر سكانها وتفشى الرذيلة والجريمة وسوء الخلق واضطراب الحياة الأسرية والمهنية وانتشار التسكع والبطالة.

سكان المناطق المتخلفة غالبا ما يكونون من أولئك الذين لا يرحب بوجودهم في مناطق أخرى إذا انتقلوا إليها، إما لأنهم من مستوى ثقافي أقل أو لأنهم يسيرون على تقاليد لا تتلاءم والمناطق الأخرى.

- تتميز المنطقة المتخلفة بانخفاض المستويات الصحية لعدم حرص سكانها على النظافة.
- سكان المنطقة غالبا ما يكونون من مستوى اقتصادي منخفض بمعنى آخر يمكن اعتبارها منطقة فقر[1].
- الأحياء المتخلفة تكون في الغالب أكثر عزلة من الأحياء الأخرى إذ نجد " السيد حسنى" يقول أن هذه المناطق بالإضافة إلى افتقارها للتخطيط ومقومات المدينة فهي تتميز بمجموعة من العناصر الاجتماعية والثقافية كارتفاع في معدل الزيادة السكانية وانتشار الأمية والمشاركة السلبية والحرمان من الخدمات الحضارية وانخفاض في الدخل والشعور بالاستسلام والقدرية وعدم الاطمئنان[2].

تعيش المناطق المتخلفة في قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمن كما أن هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة لأن الطريقة الوحيدة للقضاء على

1 - أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص28.

2 - فهمي سليم، المرجع السابق،ص346.

مشاكلها هو إزالته وليس معنى هذا أن مجرد الإزالة كافية للقضاء على مشاكل المناطق المتخلفة في المدينة بل أن الخطوة الأساسية في هذا الصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة ليتمكن سكان هذه المناطق من الحياة على أساس ظروف جيدة.

أولا: تصنيف وأنواع المناطق الحضرية المتخلفة

يوجد هناك تباين في الآراء حول تصنيف أنواع المناطق المتخلفة أهمها ما جاء به "بيرجل حيث قسم المناطق المتخلفة إلى ثلاثة أنواع هي[1]:

– المناطق المتخلفة في الأصل وهي التي نشأت منذ البداية في أماكن غير لائقة للسكن وهي مناطق سكنية من الصعب إصلاحها وتحتاج بالضرورة إلى عملية الهدم والإزالة.

– المناطق المتخلفة التي نشأت بسبب حركة وانتقال سكانها الأصليين الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الوسطى أو الفتية والتي حل محلها سكان فقراء من الطبقة الدنيا، وبالتالي تعرضت تلك المناطق إلى نوع من التدهور، لتصبح مناطق سكنية متخلفة.

– المناطق المتخلفة التي هي في طور الانتقال من مناطق حضرية متخلفة إلى مناطق قابلة لا تكون أكثر تقدما[2].

أما "عبد المنعم شوقي " فقد بين ذلك فيما يلي:

– المناطق المتخلفة كانت ممتازة في وقت ما ثم تركه سكانه الأصليون بمرور الوقت وقدمت مبانيه، وحل محلهم سكان أقل دخلا، ثم تركه هؤلاء وحل محلهم سكان أقل دخلا، وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتخلفة من ناحية المباني والطرقات والتسهيلات، ومن ناحية نوع السكان فيه أيضا.

1– أحمد بوذراع، المرجع نفسه، ص28.

2 – أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص 44.

– الأحياء المتخلفة التي نشأت متخلفة في الأصل وذلك لوجودها في منطقة غير مرغوبة فيها في المدينة لقذارتها أو لبعدها عن المواصلات، فلن يقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس فنشأت مبانيه وطرقاته وتسهيلاته متخلفة منذ البداية[1].

أما " تشارلز ستوكس" فقد قام بتقسيم المناطق المتخلفة إلى:

1– الأحياء المتخلفة الميئوس منها

أكدت نظرية " تشارلز ستوكس " Sh. Stokes عن مناطق اليأسSlums of Despair وجود مظهر هام للعملية الحضرية ممثلا في وجود المناطق السكنية التي تأوي إليها الفاشلون في المجتمع والتي أطلق عليها "ستوكس" اسم الأحياء المتخلفة الميئوس منها، حيث تعد هذه المناطق في نظر"ستوكس" ملاذا يلجأ إليه من رفضتهم المدينة ومن هم غير قادرين لأسباب اجتماعية أن يشاركوا في علاقات اجتماعية عادية وهم أولئك الذين انصهروا في المتجمع ويكشف التحليل الدقيق لهذه المناطق عن أسباب الإقامة فيها هي الإفلاس الاقتصادي أو ضيق ذات اليد والصحة العقلية المتأخرة والتوافق الاجتماعي غير الكفء.

إن ضحايا التمييز العنصري غالبا ما يجدون أنفسهم محصورين في هذه المناطق الميئوس منها التي تكثر ها المساكن المليئة بالحشرات وأكوام القمامة ذات روائح كريهة والتي تحيط بها مباني متهالكة كعلاقة للفساد[2].

2– الأحياء المتخلفة المأمول منها "مناطق الأمل"

يقيم في الأحياء المتخلفة المأمول منها الوافدون الجدد ذوي الدخل المنخفض ولكن مهاراتهم الاجتماعية تمكنهم من الدخول في المجتمع الكبير وعموما فقد كشفت مجريات الأمور

1 – فهمي سليم العزوي وآخرون، المرجع السابق، ص ص344–345.

2 – السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري، ج2، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمار ، الأردن ، 2011، ص241.

عن أن هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قابلية للتعلم والتوظيف وأكثر قدرة على إحراز النجاح[1] إن الأمل والطموح يدفعهم إلى الاعتقاد بأن تواجدهم في هذه المناطق مرحلي ويستقلون في المستقبل إلى مناطق أفضل من مناطقهم.

أما " كلينا رد" فقد قام بتصنيف المناطق المتخلفة كما يلي :

المناطق الحضرية المتخلفة اليائسة والتي يمكن ترقية سكانها: وهي أكثر المناطق انتشارا في مدن الولايات المتحدة والتي تقع في مناطق كانت متطورة، ثم تركها الأصليون بصورة تدريجية لتصبح أماكن سكن للمهاجرين المنبوذين اجتماعيا حيث تكيفوا مع الثقافة الأمريكية وتتصف هذه المناطق الميئوس منها، بأنها أقل قابلية للتقدم من المناطق ذات الأمل.

المناطق الحضرية المتخلفة ذات الأمل الضعيف :والتي لا يمكن النهوض بها سكنيا، إذ أن وجودها الاجتماعي العام ينذر بالأمل إلى جانب العدوان وهذا لقلة فرص الانتقال إلى أماكن أفضل منها وهذا بسبب عامل التفرقة العنصرية وحاجزا الثقافة في المجتمع.

المناطق الحضرية المتخلفة اليائسة: والتي لا يمكن نهوض سكانها حيث لا توجد أية فرصة لسكانها في تقبل المجتمعات الأخرى[2].

3- ملامح وأنماط الأحياء الحضرية المتخلفة

حاول " أبرامز" Abrams أن يضع مؤشرات عامة لأنماط الأحياء الحضرية المتخلفة وجعل منها نماذج تنسحب على مثيلاتها بشكل عام، وهي الأحياء الحضرية المتخلفة التي يسيطر عليها المهاجرين من الريف وأحياء الأقليات من اليهود والزنوج، التي تتصف بالاحتقان السكاني، وأحياء العمال الصناعيين التي يقيمها أصحاب الأعمال لعمالهم من أنصاف المهرة وغير المهرة الذين يعملون في المناجم وصناعة النسيج وأحياء الأكواخ والعشش التي يقيم فيها فقراء المدنية بشكل دائم والأحياء التي أصبحت متخلفة بفعل غزو المصانع والسكك الحديدية

1 – السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، المرجع السابق، ص ص 303-306.

2 – أحمد بو ذراع، المرجع السابق، ص13.

وإنشاء الطرق، مما يؤدي إلى هجرة سكانها الأصليين واحتلال الفقراء لمساكنهم والأحياء المتخلفة المجددة، هي التي تستمر نتيجة الصيانة والإصلاحات بالرغم من قدمها وما يشوب بها من تصدع، والأحياء المتخلفة المحتملة هي التي يتم التخطيط لها وتهيئتها لسكن محدودي الدخل، ثم تحولت نتيجة زيادة الكثافة السكانية ومعدل نمو الأسرة التي تشغلها إلى تغيير شكلها الفيزيقي ليستوعب الزيادة في عدد الأسرة.

ولعل من أهم أنماط الأحياء الحضرية المتخلفة وضوحا، هي أحياء واضعي اليد في دول العالم الثالث، تلك التي تظهر بشكل سريع، وتستخدم فيها المواد البسيطة من مخلفات الصفيح والأعشاب وأعواد النباتات البيئية[1].

ومن الدراسات التي تكشف عن أنماط المحتلين، تلك التي قام بها " تشارلز أبرمز" والتي خرج منها بعدد من التصنيفات لهؤلاء المحتلين:

أولهما: المحتل للأرض ويملك السكن، وهؤلاء يفضلون دائما أرض الدولة والأراضي المجهول أصحابها.

أما الصنف الثاني: المحتل المساوم الذي يقوم على احتلال الأرض بهدف الحصول على تعويض .

أما الصنف الثالث: فهو المحتل المستثمر الذي يحتل الأرض ويقيم عليها أكواخا أو مشروعات يستغلها لحسابه للهروب من الضرائب المستحقة عليه من المشروعات في ضوء استغلال جزء منها في مسكنه وقد أشار دارسو الأحياء المتخلفة في الدول النامية إلى التمييز بين أنماط مختلفة من السكن الفقيرة، فهناك سكن الأحياء الشعبية التقليدية القديمة التي تعرضت للتدهور الحضري عبر قرون متتالية، في مقابل السكن العشوائي الذي يتخذ مسميات عديدة ويتم بطرق مختلفة فالأحياء الشعبية تضم وحدات سكنية متدهورة بفعل الزمن والإهمال والتقسيمات الداخلية، وأهم ما يميز الأحياء الشعبية القديمة عن أحياء السكن العشوائي أو

1 – السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المرجع السابق، ص175.

واضع اليد أو الأولى قد نشأت ونمت في ظل إطار قانوني شرعي، أما التدهور الفيزيقي للحي فقد يحدث بشكل متعمد أو غير متعمد لزيادة دخل مالك المبنى، وعند مقارنة الأحياء الشعبية القديمة بالأحياء العشوائية الحديثة نجد الأولى أقل استفزازا للمصلحين الحضريين[1].

كما أنها ترتبط بمناطق الصناعات الحرفية وفي الواقع أن الأحياء المتخلفة تنمو في المناطق السكنية على حساب قيمة الأرض ذات المستوى المرتفع بالرغم من أن سكن الأحياء المتخلفة تكاد تكون متواضعة.

باختصار يمكن القول أن عملية المنافسة الإيكولوجية على استخدام المكان تعد من أهم العوامل التي تكشف عن نضال السكان وجهودهم من أجل العيش والعمل معا، تحكمهم وتوجيههم عوامل من القوى والعمليات التي تنعكس على المستوى الاقتصادي للطبقات الاجتماعية لسكان المدينة[2].

4- ثقافة الأحياء الحضرية المتخلفة

أخذ علماء الاجتماع والإيكولوجي بمدخل السوسيو ثقافي وما يرتبط به من مفاهيم ومتغيرات في دراسة الأحياء المتخلفة إلى جانب محاولة النظرية الكلاسيكية في فهم ثقافة الأحياء متخلفة الفقيرة في الدول النامية التي أثارت جدلا شديدا حول مدى كفاءتها النظرية وصدقها الواقعي ودلالتها الإيديولوجية وأعني بذلك ثقافة الفقر.

فمارشال كلينارد "Marshall Clinard" يشير إلى أن مفهوم ثقافة الفقر يحيطه غموض عندما يستخدم كمفهوم للثقافة الفرعية، ويظهر الغموض بوضوح عندما يصدر بعض الباحثين تعميمات يستخدمون فيها المصطلحين بمعنى واحد على الدراسات التي تجرى على أحياء الزنوج مما يؤدي إلى الخلط بين الزنوج والجماعات الفقيرة، ويظهر هذا الخلط بوضوح في الدراسات التي تجرى على أحياء اليهود والتي فيها زنوج غير فقراء وسكان غير زنوج ولكنهم

1 – السيد الحسني، للإسكان والتنمية الحضرية، طبعة1، دراسة الأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة ، مكتب غريب ، مصر ، 1991، ص18.

2 – السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المرجع السابق، ص188.

فقراء، ولكن لا يختلط الأمر على الباحث حينما يدرس ثقافة من خلال تحديده للمفاهيم دون لبس أو غموض[1].

حيث بين أن المسكن في الأحياء المتخلفة يتميز بطابعه غير المناسب الذي يتجسد في تدني الخدمات وشدة الازدحام والاختناق، فإن هناك عناصر أخرى تتميز بها، إذ أنها تشكل في الواقع أسلوب حياة يتجلى في ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من المعايير والقيم المتمحورة حول تدني مستويات الصحة، السلوكيات الإنحرافية، الانعزال الاجتماعي واللامبالاة[2].

والواقع أن "لويس أوسكار" الذي صاغ " ثقافة الفقر" قد أدرك هذه الخصائص في دراسته للفقر بحيث أن ثقافة الفقر تتألف من مجموعة من العناصر الشائعة في الأحياء المتخلفة أما أهم هذه العناصر فهي: ارتفاع معدلات الوفاة، انخفاض متوسطات الأعمال، انتشار الأمية المشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة والحرمان من الخدمات الحضرية قلة الانتفاع بالتسهيلات والمرافق وعدم توفر مخزون منزلي من الغذائية، والافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن، وكثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال، وتمركز الأسرة حول الأم والشعور بالاستسلام أو القدرية، وانتشار عقدة الاعتزاز المفرط عند الرجال، وعقدة التضحية والاستشهاد عند النساء[3].

لقد توصل "أوسكار لويس" إلى هذه العناصر الثقافية بعد عدة دراسات أجراها على مجموعة من أسر الأحياء المتخلفة، في " بورتوريكود" ثم توصل بعد ذلك إلى نتيجة أساسية هي أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، بمعنى وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا.

في الواقع أن ثقافة سكان الأحياء الحضرية المتخلفة، يتميزون بعدد من الخصائص تتفاوت في درجاتها، وتنطبق بصورة نمطية على الأحياء الفقيرة فيبدو أن من أهم هذه

1 – محمد الكردي، التحضر، دراسة اجتماعية، الأنماط والمشكلات،الجزء الثاني، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص36.

2 – إبراهيم توهامي، عبد الحميد دليمي، التهميش والعنف الحضري، فجر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة منتوري، قسنطينة، ص116.

3– الحسيني السيد، المرجع السابق، ص15.

الخصائص هو التدني الفيزيقي والاجتماعي لها بالنسبة للأحياء الأخرى، بالإضافة إلى خاصة أخرى وهي العزلة الاجتماعية والسلبية في المشاركة في المنظمات الاجتماعية والسياسية وفيما يبدو أن المشكلة ليست في ثقافة الفقر، وإنما في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الذي تعيش فيه[1].

ثانيا : بعض الدراسات التي تناولت المناطق المتخلفة بمدن العالم الثالث

لقد أكدوا الدارسون والباحثون في مجال الدراسات الحضرية للأحياء المتخلفة أنها أكثر المناطق انتشارا في مدن العالم الثالث، وخاصة بعد الحرب العالمية، حيث تعرضت هذه الدول إلى نمو حضري مكثف ترجع أسبابه إلى زيادة النمو الطبيعي للسكان من ناحية، وتحسن الأحوال المعيشية والصحية من ناحية أخرى، إضافة إلى ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن وهذا بسبب عوامل الطرد الناتجة من نوح الحياة السائدة في الريف، والتي تدفع بسكانه إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية والمدن الكبرى .ويقابلها في الجانب الآخر عوامل جذب نابعة من طبيعة الحياة الحضرية، والتي من خلالها يتم استقطاب سكان الريف نحوها، ومن ثم تصبح مدن العالم الثالث غير قادرة على مواجهة المتطلبات الضرورية لجميع السكان فيلجأ الكثير من الناس إلى الإقامة في مناطق سكنية متخلفة أساسا، أو إقامة أحياء متخلفة على شكل أكواخ تنعدم فيها جميع شروط الحياة الحضرية.

1- إفريقيا

مصر: ففي قارة إفريقيا نجد أن جمهورية مصر العربية أعطت اهتماما متزايدا للمعرفة والكشف عن معالم هذه المناطق الحضرية المتخلفة وذلك من خلال العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بها وذلك من خلال الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية حيث تمكنت في إجراء دراسات صحية تناولت مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لسكان

1 – أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص64.

المناطق الحضرية المتخلفة في أحياء القاهرة، إذ كشفت بأن هناك فرق كبير بين كثافة السكان في حي " باب الشعرية" وبين حي"مصر الجديدة" إذ تبلغ في الأول أكثر من 12 ألف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين أنها تتعدى 3 آلاف نسمة في الحي الثاني [1].

وفي دراسة قام بها "حسن الساعاتي 1961" لمنطقة باب الشعرية توصلت إلى أن أهم الخصائص العمرانية لهذه المنطقة هو شدة كثافة سكانها، ومعاناتها بالازدحام، وأن أغلب مشاكلها تنحصر في ارتفاع نسبة الإيجار وقلة المرافق، وقذارة الشوارع وانتشار الحفر، والورش الحرفية التي تقلق راحة السكان وانعدام مياه الشرب الجارية في كثير من المساكن.

وتعاني مدنية القاهرة الكبرى وغيرها من المدن المصرية ظاهرة المناطق المتخلفة التي تنتشر في داخلها أو حولها، وتتميز هذه المناطق بارتفاع الكثافة السكانية، كما تتميز خاصة بشدة الازدحام داخل المساكن وأن أغلب أنماطها غير قادرة على التحمل أكثر مما هي عليه.

وقد أكدت الإحصائيات أن العمران في مصر يشتمل على وحدات سكنية مبنية من الطين بلغت 653 ألف وحدة سكانية وأن16 ألف وحدة من مواد البناء الأخرى كالقش والصفيح والخشب وتشكل هذه الأبنية نسبة 30 بالمائة من مجموع مساكن الحضر في مصر[2].

الجزائر: تعاني الجزائر كباقي دول العالم الثالث من ظاهرة الأحياء المتخلفة المترامية هنا وهناك من خلال بعض الدراسات التي قام بها بعض الأساتذة الجامعيين وما يشبه بعض المعلومات الإعلامية ومن أهم الدراسات دراسة " إسماعيل قيرة "عن مدنية سكيكدة بمنطقة بوعباز" إذا أسفرت النتائج عن ما يلي:

- مشكلات المنطقة تتمحور حول مشكلة عدم توفر المياه وتعبيد الطرق.
- مشكلات المنطقة تتمثل في الافتقار للخدمات الصحية وعدم كفاية المواصلات والافتقار للصرف الصحي وشوارع المنطقة غير ممهدة [3].

1 – أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص ص 66-67.

2 – مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، دار المعارف،الإسكندرية، 1978 ، ص209.

3- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، المرجع السابق، ص131.

2- آسيا والشرق الأقصى

أما في القارة الآسيوية فانتشار المناطق الحضرية المتخلفة في المدن الكبرى، مثل الهند التي نشأت فيها الازدواجية الحضرية، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن مدنها تنطبق عليها هذه الازدواجية حيث تتألف أحيائها من مناطق قديمة متخلفة، وأحياء حديثة ذات منشأ أجنبي وأخرى مناطق خاصة لموظفي الحكومة ثم أحياء الباسطي والجيوب الريفية.

فالأحياء الوطنية القديمة التي شيدت في الماضي تميزت بالازدحام السكاني وكذلك ارتفاع معدل الإنجاب، وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها وتدهور الحالة السكنية، وانتشار الأنشطة ذات الإنتاج البسيط وتنوع في وسائل النقل ويعاني سكانها تدهور الخدمات والمرافق العامة[1].

تنتشر المناطق الحضرية المتخلفة في معظم المدن الهندية والتي تعرف بأحياء باسطي اليد وهي عبارة عن مساكن وأكواخ صغيرة متداعية عادة ثم بنائها فوق أراض تم الاستيلاء عليها بوضع اليد بدون ترخيص سواء كانت هذه الأراضي مملوكة للدولة أو للأشخاص، يتم بناؤها من مخلفات المباني القديمة من المواد التالفة في الأساس غير الصالحة للبناء والملاحظ بوجه عام أن المرافق الصحية معدومة.

وبذلك نجد أن عدد المناطق الحضرية المتخلفة في مدنية دلهي وحدها بلغ 85 منطقة يتراوح عدد سكان الأسر المقيمة منها ما بين 10 أسر إلى 6 آلاف أسرة، وهذا يعني أن ثلثي سكان هذه المدينة يعيشون في مناطق متخلفة يبلغ سكانها قرابة 200 ألف نسمة[2].

أما "هونج كونغ " فتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة من أكثف المناطق المتخلفة في العالم سكنا، حيث بلغت الكثافة السكانية في بعض مناطق المدينة ما يعادل 28 نسمة، وعليه إن ما تتصف به المناطق المتخلفة في "هونج كونغ" هو تكدس سكانها في عمارات سكنية ذات

1 – السيد الحسني، الإسكان والتنمية، مرجع سابق، ص8.

2 – تشارلز أبرمز، المدنية ومشاكل الإسكان، لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق، بيروت، دون سنة ، ص ص 12-13 .

ثلاثة أو أربعة طوابق مقسمة إلى شقق لا يتمتع الفرد إلا بجزء صغير في الغرفة الواحدة ويعيش 75 ٪ من سكان هذه المناطق على الحالة حسب إحصائيات أجريت سنة1957.

وفي دراسة قام بها "عبد الجليل طاهر" ذكر أن عدد سكان الأكواخ في بغداد وحدها حوالي 200 ألف نسمة، أي ما يزيد عن خمس سكان العاصمة، وقد بينت نسبة الأكواخ بالنسبة لمجموع المساكن في مدينة بغداد بحوالي 45.4 ٪ وأن متوسط ما يأوي الكوخ الواحد 6 أفراد وأن مجموعها حوالي 40 ألف كوخ.

كما أظهر التعداد العام لسنة 1957 زيادة كبيرة في مجموع سكان الأكواخ قدر بـ63٪ من مجموع السكان العام ودلك في مدة لا تتجاوز عشر سنوات[1].

3- أمريكا اللاتينية

أما حالة المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية فهي لا تختلف عن كل من القارة الإفريقية والآسيوية، حيث أنها تعاني من شدة نمو وانتشار الأحياء الشعبية و المتخلفة واتساع نطاق المناطق الفوضوية، أو أحياء الباسطين من واضعي اليد ،إذا أصبحت هده المناطق ظاهرة ملازمة لمدنها، وإحدى الخصائص المميزة لها.

ونجد أن هده الأحياء العشوائية تشترك في خصائص معينة منها:

سرعة الانتشار والاستيلاء على الأرض بوضع اليد وإقامة المساكن المؤقتة خاصة على جانب المدن، وهي ظاهرة نتجت عن استيلاء بعض سكان المناطق المتخلفة داخل المدن على أراضي خالية تؤول ملكيتها إلى الدولة، حيث قسمت هذه الأراضي إلى قطع صغيرة وأقيمت فوقها المساكن التي استخدمت في بنائها مواد مختلفة قابلة للتلف السريع، كما أن هذه الأحياء العشوائية يغلب عليها طابع الفوضى، وتنعدم فيها المرافق العامة والضرورية لحياة سكانها[2].

أما في مدينة "ريو ديجانيرو" فقد بلغ عدد سكان أحيائها الفوضوية حوالي 253 ألف نسمة بنسبة 8.5 ٪ من مجموع سكانها، ثم تضاعف عددها إلى 600 ألف نسمة بنسبة 16 ٪

1 - السيد حسني، مرجع سابق، ص11.

2 - أحمد بوذراع، المرجع السابق، ص99.

من مجموع سكان هذه المدينة وبذلك يصبح مكان واضعي اليد Cal lampas ليبلغ عددهم اثنا عشر ألف وخمسمائة أسرة عام 1952 ثم ارتفع في غضون عشر سنوات ليصل إلى ستة عشر ألف وأربعمائة أسرة عام1962.

كما أشارت بعض الدراسات المتعلقة بواضعي اليد إلى أنها نمط من أنماط المناطق السكنية الخاصة بمدن العالم الثالث وهي تعاني ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية وتفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثير من المرافق الحضرية كالماء والكهرباء والصرف الصحي أما هيئة الأمم المتحدة فقد توصلت إلى أن 32 بالمائة من العاملين في الصناعة في المدنية يعيشون ضمن الأحياء المتخلفة وأن الذين لهم علاقة بالأعمال الصناعية يفتقدون الأمن المهني، ويضطرون إلى التنقل من عمل لآخر بحثا عن ظروف مهنية أفضل[1].

مهما تعددت الآراء حول المناطق المتخلفة في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وسواء كان منها الأحياء الشعبية أو الصفيح أو الأكواخ والعشش أو الباسطي أو غيرها فإنها تشترك في خصائص كثيرة منها:

– تردي النمط العمراني وشدة الازدحام، ونقص الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة وتدهور الأحوال الصحية، وانخفاض مستوى التعلم وغيرها.

– معاناة السكان لكثير من المشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية بالإضافة إلى الفقر الشديد والجرائم المنتشرة وانحراف السلوك والأمية كما أن هناك نوعا من التباين بين مناطقهم والمناطق الأخرى في نمط الحياة الحضرية في مدن العالم الثالث[2].

1 – السيد حسني، مرجع سابق، ص10.

2 – أحمد بوذراع ، المرجع السابق، ص ص 100 – 101.

المبحث الثاني: النمو الحضري في الجزائر ومشكلاته

إن الجزائر على غرار عديد الدول النامية تتميز بالتخلف الحضري، وهذا بالنظر إلى معايير التخلف، حيث أن الجزائر وباعتبارها تنتمي إلى دول العالم الثالث تصنف ضمن خانة المناطق المتخلفة والتي تعاني من المشاكل البيئية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى عدة نقاط من بينها عوامل النمو في دولة الجزائر وكذا المشاكل المترتبة عنه وأيضا النتائج السلبية الناجمة عن النمو العشوائي.

المطلب الأول : التحضر ومشكلاته في المدن الجزائرية

يعتبر نمو المدن سواء كان بالنسبة لنموها في الحجم أو نمو السكان من مظاهر التحضر الزائد والسريع هذا النشاط الذي يتسارع مع ظهور الثورة الصناعية وتطور وسائل المواصلات والاتصال .هذا التمدن السريع صاحبه عدة مشكلات في المدينة الجزائرية نذكر منها[1]:

الفرع الأول : ظهور الأحياء القصديرية أو العمران غير المخططة

إن ظاهرة ومشكلة الأحياء القصديرية والعمران غير المخطط لم تكن حديثة العهد بل ترجع جذورها إلى عوامل تاريخية بعيدة كسياسة الاستعمار التي كانت تتمحور حول تفكير الشعوب وخاصة سكان المناطق الريفية.

- إن مشكلة الأحياء القصديرية عرفتها كل بلدان العالم وخاصة دول العالم الثالث، حيث أنها أصبحت حديثا مأوى المهاجرين والذين ليس لديهم كفاءة مهنية وليس لديهم أي دخل معين

1 – عبد المنعم شوقي، مجتمع المدنية والاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1981، ص50.

وعلى العموم فهؤلاء المهاجرين يكونون عزابا، فعند تحولهم إلى المدينة يبحثون على مقر للإقامة في الأماكن الفقيرة.

- إن الأحياء القصديرية في الجزائر بلغت سنة 1954 نسبة 30 بالمائة من السكان الجزائريين الذين يقطنون هذه الأحياء وهذا على مستوى المدن الكبرى والساحلية (الجزائر وهران، عنابة، قسنطينة...)

أما بالنسبة للجزائر العاصمة فيرجع تاريخ الأحياء القصديرية لها إلى عام[1]1930 .

وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت قبل الاستقلال أن مدنية الجزائر تضم أكثر من 16حي قصديري كل حي قصديري يقيم أكثر من 1000 مسكن، هذا بالنسبة لآلية تكوين الأحياء القصديرية في الفترة الاستعمارية أما فيما يخص فترة الاستقلال فقد شهدت المدن الجزائرية تحولات اجتماعية واقتصادية هامة بفعل التنمية السريعة التي شهدها البلاد منذ الاستقلال سجل معها تزايد سكانها بنسب عالية، وكان لضواحي المدن التي أنشئت فيها الصناعة النصيب الأكبر من هذه الزيادة بشكل لم تستطع الدولة معالجتها بصورة فعالة والتي تركت ميدان العمل الفلاحي والتحقت بميدان العمل الصناعي والذي تركز أغلبه في الخط الشمالي من البلاد.

إن الفرق في أزمة السكن بين الريف والمدينة يرجع إلى ظاهرة الهجرة الريفية التي ساهمت بنصيب كبير في الرفع من معدل التحضر والذي قدر بـ % 5.6 سنويا.

إن هذه الوضعية أدت إلى تكوين الأحياء القصديرية في المدن الجزائرية الكبرى هذه الأحياء التي شغلت مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة أو القابلة للاستصلاح . فهي تعتبر الملجأ الوحيد والرئيسي للريفيين الذين هاجروا نحو المدن.

وفي دراسة (فاروق بن عطية) يبين لنا أن 41.7 % من أرباب العائلات يقيمون في الأحياء القصديرية بضواحي العاصمة، هؤلاء المهاجرين قدموا مباشرة من مناطق ريفية

1 – عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية ، الجزائر ، دون تاريخ نشر ، ص17.

واستقروا في هذه الأحياء منذ زمن إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على سكن لائق رغم أن وضعيتهم الاجتماعية تؤهلهم لذلك.

الفرع الثاني: الخاصية العمرانية للحي المتخلف

توجد بالأحياء المتخلفة "مساكن لا تصلح للسكن الإنساني أصلا فهي بالفقر والبأس"[1] فهي مكان مزدحم بالمباني والمساكن منها ما هو قديم يصلح للترميم ومنها ما يستلزم التدمير ولهدم الحتمي لإعادة البناء كما يبدو على مظهرها الهرم والقدم، تكون آيلة للسقوط في أية لحظة إعصار أو زلزال ويبقى رغم ذلك يسكنها أفراد معرضين أنفسهم للخطر، هذه المساكن التي" يضطر كل من أفرادها إلى النوم بالتناوب[2] وذلك لأنها تحتوي على أسرة أو عدة اسر تسكن غرفة واحدة و تكون هذه الأسرة كثيرة العدد أو منزل به عدة شقق يحوي عدة اسر وعائلات ويضفي عليها الازدحام حتى في داخل مبانيها بالإضافة إلى نقص المعدات الضرورية وافتقادها لشروط السكن الملائم وذلك بافتقارها لأساليب التهوية الطبيعية كالنوافذ الواسعة دورات المياه لكل منزل،كذلك نقص أو انعدام الحمامات وسوء التدفئة والإضاءة كاشتراك سكان المبنى الواحد في دورة مياه واحدة و مطبخ واحد يفصل بينهما ستائر وممرات ضيقة وبجانب هذا كله"فلم يغفل الباحثون على تأثير ظروف المكان في انسحاب بعض أفراده من مجتمعه بالإدمان وإتباع السلوكيات اللاحضرية[3].

فلخصائص المكان تأثير على راحة سكانه وعدم شعورهم بالحرية وبذلك يتجه اغلبهم إلى التعبير عن ذلك بشتى الطرق اللاحضرية.

أما خارج المسكن فانه ينعدم نظام الطرقات فهي ضيقة وغير ممهدة"خاصة إذا كانت المساكن متكونة من جدران من الخشب أو الصفيح فهي بذلك تأخذ نصيبا من الطرق[4] ونظرا

1 – محمود الكردي، التحضر و دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج، دار المعارف، القاهرة ، مصر 1986 ، ص 36.

2 – حسين احمد رشوان، مرجع سابق، ص 115.

3 – السيد حنفي عوض،سكان المدينة بين الزمان و المكان، مرجع سابق،ص 183.

4 – احمد بوذراع، مرجع سابق،ص 23.

لضيق الممرات والطرقات فان الحركة تصبح صعبة وتعوق المارة بالإضافة إلى عدم وصول الخدمات الاجتماعية والصحية اللازمة ومختلف الخدمات الأخرى.

تتسم هذه الأحياء بعدم النظافة وغالبا ما يؤثر هذا سلبا على صحة السكان وسلامتهم بما في ذلك من رمي القمامات والأوساخ دون مراعاة أساليب رميها وطرق التخلص منها ناهيك عن قذارة قنوات الصرف الصحي حيث تكون هذه الأخيرة مشتركة بين السكان وقلما تنظف رغم استخدام العائلات لمجرى مائي واحد وهذا لعدم اكتراثهم لمدى خطورة انعدام النظافة سواء في المسكن أو خارجه وإن هذا من دواعي تهديد صحتهم وسلامتهم من الأمراض الخطيرة والمعدية.

غالبا ما تنعدم في هذه الأحياء الإضاءة وإشارات المرور عدم تنظيم الأسلاك الكهربائية مما يشكل خطرا على سكانه وعامة الناس بالإضافة إلى انعدام أماكن اللعب والترفيه والحدائق ويمكن تلخيص ما تقدم في أن العلامة المميزة لهده الأحياء وجود فوضى في نظام المباني وتوزيع الطرقات، وتتميز بالازدحام في المباني والسكان، وليست بنايات قوية، نظرا لمواد البناء البسيطة مما يجعلها لا تصمد أمام الأمطار ولا أمام أدنى هزة أرضية فهي متآكلة آيلة للسقوط وبالتالي يكون سكانها في خطر كبير[1].

الفرع الثالث: أزمة السكن الحضري

هناك مشاكل عديدة يواجهها المجتمع الجزائري ويعاني منها بحدة والتي قد تكون بدورها سببا في انتشار الأمراض الاجتماعية كالانحراف والعنف ومشاكل حضرية وعمرانية كانتشار الأحياء المتخلفة التي هي الأخرى بؤرة مشاكل عديدة كما أن أزمة السكن عامل ظهور هذا النوع من الأحياء بالمدن، فالظروف السكنية كانت ولازالت تولد مشاكل عديدة في الجزائر والذي يمكن ربطها بأسباب ديموغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة.

1 – محمد الكردي، مرجع سابق، ص 219.

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة وبسبب استمرار الهجرة المقدرة بحوالي 130 ألف نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري للحصول على سكن اجتماعي حوالي 30 ألف طلب مقبول سن1994 .

كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية وغم جهود الدولة المتواصلة في توفير السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز في السكن الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية سنة 1994[1].

المطلب الثاني : المناطق المتخلفة كمشكلة بيئية في الجزائر

ساهم التنامي للنمو الحضري الغير مخطط والغير متحكم فيه، في بروز مشكلة بيئية تواجهها المدن الجزائرية في الوقت الراهن، إذ تشكل الأحياء المتخلفة جزء من واقع مدننا الجزائرية وسمة مميزة لها، فإذا كانت الأرقام المتوفرة في سنة 1966 تشير إلى نسبة السكن الهش (القصديري) بصفه عامة تمثل 10.3 بالمائة في مجمل الحضرية الوطنية للسكن، فإن هذه النسبة شهدت تراجع متواصل منذ ذلك الحين، حيث بلغت 9.3 بالمائة من المجموع العام للسكن في الجزائر سنة 1977 ثم 6.4 هذه الأرقام وإن بالمائة في سنة 1984 قبل أن تستقر في حدود 6.2 بالمائة سنة[2] 1992 كانت تعكس حقيقة الجهود المبذولة خاصة من خلال سياسة السكن الاجتماعي غير أنها لم تتمكن من القضاء على الظاهرة بصفة نهائية ففي آخر

1 – تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000،ص60.

2 – تقرير مقدم من طرف وزارة السكن، الجزائر، 1996، ص10.

الأرقام التي حملها إحصائيات وزارة السكن كشفت عن وجود ما لا يقل عن 520 ألف سكن يشكلون الأحياء المتخلفة على المستوى الوطني.

تعد الأحياء المتخلفة تركيبة معقدة وممزوجة عشوائية من مختلف المعادن الآتية من الاسترجاع والمواد التقليدية، إذ تعد مدينة سكيكدة، قسنطينة وعنابة أهم المدن التي تعاني مشكلة الأحياء المتخلفة كمشكلة بيئية حضرية، إذ تنتشر فيها الأحياء القصديرية بنسب متفاوتة[1].

الفرع الأول: الأحياء المتخلفة وعوامل ظهورها

إن الوضع الذي تعاني منه الأحياء المتخلفة في مدن العالم الثالث انعكاس هام لوضعيتها ورغم تواجدها في اغلب دول العالم إلا أنها تظهر جزاء عوامل مرتبطة فيما بينها كانت وليدة ظروف اقتصادية و اجتماعية وسياسية مختلفة.

والجزائر من الدول التي تعرف معظم مدنها توسعا عمرانيا على حساب مجالها الحضري وهو ما يطلق عليه اسم الأحياء المتخلفة والأحياء الفوضوية والأحياء القصديرية، الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها اغلب مدنها وإن تعددت تعديلات ظهورها إلا أن هذه العوامل تترابط فيما بينها فالهجرة الريفية سببها الصناعة والصناعة سبب في التوسع العمراني والتوسع العمراني بدوره سبب في أزمة السكن وهذا الأخير من أسباب ظهور الأحياء المتخلفة بالجزائر.

العامل الأمني:

كما أن العامل الأمني من أهم العوامل التي أثرت على نزوح الأفراد من الريف إلى المدينة وقد لعبت الأحداث السياسية في الجزائر دورا لا يستهان به في تحريك السكان ودفعهم إلى الهجرة نحو التجمعات الحضرية ولعل حرب التحرير تعتبر اكبر سببا وحدث أدى إلى

1 – فريدة بن المجلت سلطان، مشكلة السكن في قسنطينة ودور قطاع البناء في معالجتها،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع،ص66.

زعزعة سكان الأرياف في الجزائر وتوافدهم نحو المدن بسبب سياسة التقليل والترشيد والتخويف والمضايقات التي سلطها الجيش الفرنسي على سكان الأرياف وانتهاجها سياسة حشد الأرياف في محتشدات محاطة بهذه المدن محاطة بالأسلاك الشائكة لمنعهم من الاتصال ومساعدة وتموين الثوار كل ذلك أدى إلى هجرة مكثفة من الريف نحو المدن خلال الفترة ما بين 1954-1962 بحيث حقق معدل النمو الحضري السنوي خلال هذه المرحلة أعلى ارتفاع له في تاريخ التحضر بالجزائر محققا بذلك نموا سكنيا وصل إلى8 ملايين سنويا[1].

ولابد أن لا نزيل من أهم الأسباب تدهور الأوضاع الأمنية في الأرياف الجزائرية منذ 1992بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد إلى غاية اجل غير محدد الأمر الذي جعل من الريفيين يحتاطون ويخافون على سلامتهم وهذا بتوافدهم نحو المدن وضواحيها القريبة، هذه التغيرات السياسية التي حركت السكان والقرويين كانت نابعة من واقع سياسي متدهور وغير مستقر ومتذبذب جعل أصحاب النفوذ يملكون السلطة والحق في القتل والتهديم والحرق والتدمير ابتدءا من الأرياف رغم انتمائهم للبلاد وعليه فان الأحداث السياسية لعبت دورا مهما في هذا السياق، كما أن التكفل الأمني بهذه الأرياف لم يكن كافيا إن لم نقل منعدما فيها كان حافزا من حوافز تغيير القرويين لاماكن أقامتهم مهما كان مصيرهم المستقبلي وهكذا استقروا بمناطق حضرية متدهورة وفقيرة سبب بدورها في نشأة الأحياء المتخلفة داخل المدن وانتشارها رغم عدم توفرها على الشروط الملائمة والظروف المناسبة للسكن[2].

الهجرة والنمو السكاني:

لقد عرفت الجزائر هجرة جماعية خارجية وداخلية خاصة بعد الاستقلال كما يمكن ربط هذه الظاهرة بدرجة كبيرة بالاستعمار الفرنسي و المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الذي خلفها بعد انتهاء الثورة والتي هزت مختلف الأوساط ومن بينها الهجرة الداخلية أي من الريف إلى

1 - بشير التجاني، المرجع السابق،ص 56.

2 - بشير التجاني، نفس المرجع ،ص ص 35-36.

المدينة وهي التي ساهمت بشكل ملحوظ في ارتفاع عدد سكان الحضر ومن ذلك حتمية ظهور مظاهر حضرية مصاحبة لها حيث إن"أكثر من 100 ألف شخص يهاجرون كل سنة إلى المدن بحثا عن حياة افصل عن طريق إيجاد عمل وسكن وقد تأثرت بهذه الهجرة المدن الكبيرة في الشرق الجزائري مثل قسنطينة، سطيف، عنابة وطبقا لإحصائيات سكان الجزائر لسنة 1966قدر سكان الحضر وشبه الحضر بـ: 31 من مجموع سكان البالغين 12 و102 ألف مليون كما استمرت الهجرة بعد ذلك بأعداد معتبرة ففي سنة 1996 ارتفع سكان الحضر بالجزائر إلى 38 من مجموع السكان كما سجلت أيضا هجرة 1.7 مليون من المناطق الريفية إلى الحضرية بين 1967 و1977 أي بمعدل 170 ألف شخص سنويا وعليه فكان 41 من مجموع السكان يعيشون في الحضر سنة 1977 وهذا ما أدى إلى بروز: مشاكل حضرية داخل المدن اعتبرت كحتمية وواقع حتمي لتوافد هذا العدد الهائل من السكان الريفيين إلى المدن للعمل وكسب الرزق[1].

التصنيع:

لقد لعبت سياسة التوطن الصناعي المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية دورا كبيرا في تركز المهاجرين الأرياف قرب المصانع، وتشير الإحصائيات أن المشاريع التي تكونت بالمدن كعنابة، قسنطينة، وهران والجزائر جذبت حوالي ثلاثون ألف عامل وأمام عجز الدولة عن تلبية حاجات العمال وتوفير السكن لهم، فلن يجدوا وسيلة سوى الإقامة في الأحياء المتخلفة[2].

الفرع الثاني: السياسة البيئية في المدن الجزائرية

يهدف قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها إلى تحديد كيفيات تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها إذ يرتكز على المبادئ التالية:

1 – بشير التجاني، المرجع السابق ،ص ص 36-38.

2 – علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987 ، ص12.

- الوقاية والتقلص من إنتاج وضرر النفايات من المصدر.
- تنظيم فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها.
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو برسكلتها أو بكل طريقة تمكن من الحصول باستعمال تلك النفايات على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناتجة عن النفايات وأثارها على الصحة البيئية،وكذلك التدابير المتحدة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها وتعويضها.

يقصد في مفهوم هذا القانون المصطلحات الآتية:

النفايات: كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة عامة كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.

النفايات المنزلية وما شابهها: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية[1].

منتج النفايات: كل شخص يتسبب نشاطه في إنتاج النفايات.

تسيير النفايات: كل العمليات المتعلقة بجمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها وتثمينها وإزالتها بما في ذلك مراقبة هذه النفايات.

- **جمع النفايات:** لم النفايات أو تجميعها بغرض نقلها إلى مكان المعالجة[2].

1 – عبد المنعم أنور، الحضارة و التحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ، 1970، ص69.

2 – قانون رقم 01–19 المؤرخ في 27 رمضان عام1422 الموافق 12 ديسمبر المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 77، ص 9.

- **فرز النفايات:** كل العمليات المتعلقة بفصل النفايات حسب طبيعة كل منها قصد معالجتها.

المعالجة البيئية العقلانية للنفايات: كل الإجراءات العملية التي تسمح بتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها بطريقة تضمن حماية الصحة العمومية أو البيئة من الآثار الضارة التي قد تسببها هذه النفايات.

- **غمر النفايات:** كل عمليات رمي النفايات في الوسط المائي.
- **طمر النفايات:** كل تخزين للنفايات في باطن الأرض.

اولا : المخطط الوطني لتسيير النفايات

يتضمن المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة أساسا:

- جرد كميات من النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني.
- الحجم الإجمالي لكمية النفايات المختزنة مؤقتا و كذا تلك المختزنة بصفة دائمة مع تحديد كل صنف منها.
- المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات.
- تحديد المواقع و منشآت المعالجة الموجودة.

الاحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة وكذا الأولويات المحددة لانجاز منشآت جديدة مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق[1].

1 - قانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، مرجع سابق .

يعد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة الوزارة المكلفة بالبيئة بالتنسيق مع الوزارات المكلفة بالصناعة والطاقة والصحة والفلاحة والنقل والتجارة والجماعات المحلية والتهيئة الإقليم والموارد المالية والتعمير والمائية الدفاع الوطني وكل هيئة أو مؤسسة معينة

ثانيا: المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها

يتضمن المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها أساسا:

– جرد كميات النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة والمنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها.

– جرد وتحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية.

– الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات لاسيما التي تلبي الحاجات المشتركة للبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة.

– الأولويات الواجب تحديدها لإنشاء منشآت جديدة.

– الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

– تقع مسؤولية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها على عاتق البلدية طبا للتشريع الذي يحكم الجماعات المحلية.

– تتضمن الخدمات العمومية المبينة في المادة 32 من قانون رقم 01–19 مايلي[1]:

وضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شابهها بغرض تثمينها.

– تنظيم جمع النفايات الخاصة الناتجة لكميات قليلة عن الأشغال المنزلية والنفايات الضخمة وجثث الحيوانات ومنتوجات تنظيف الطرق العمومية للساحات والأسواق بشكل منفصل ونقلها ومعالجتها بطريقة ملائمة.

1 – قانون رقم 01–19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها، المرجع السابق.

- وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات الخطرة على الصحة العمومية أو على البيئة والتدابير الرامية إلى الوقاية من هذه الآثار.
- اتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية وما شابهها.
- يجب على كل حائز النفايات المنزلية وما شابهها باستعمال النظام فرز والجمع والنقل الموضوع تحت تصرفه من طرف الهيئات المبينة في المادة 32 من قانون رقم 01-19.
- يشكل جمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية وما شابهها الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية والعلاجية أو عن النشاطات الأخرى، خدمة مدفوعة الأجر[1].

1 - قانون رقم 19-01 ، المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها، المرجع السابق.

خاتمة

بعد الخوض في هذا البحث الذي يعتبر محتواه مشكل العصر، والذي أثار العديد من الصعوبات والعراقيل، فلا يزال هذا الموضوع يشكل عوائق كثيرة للدارسين وأيضا وسط خصب للدراسة، فمشكل التحضر يعتبر سلاح ذو حدين إن صحة التعبير وهذا نظرا للنتائج التي يخلفها وأيضا للحلول التي يقدمها، وهذا بالنظر للنتائج المستخلصة من هذا البحث والتي سنسردها كالتالي:

التحضر ضرورة لابد منها وذلك بغية تحقيق بنية تحتية متكاملة تشتمل على كل متطلبات الحياة من إسكان ومصانع للشغل...إلخ، لكن الأمر لا يتوقف هنا بل يتعدى ذلك إلى أبعد حد وذلك بالنظر إلى ما يخلفه هذا التوسع الحضري، خاصة إذا كان غير موجه وغير مخطط كما هو الحال في الدول النامية وقد أشرنا إلى تأثيراته الخطيرة في بحثنا هذا لا سيما ونحن أردنا من خلال هذا البحث إيضاح السلبيات والإيجابيات للنمو الحضري وذلك من أجل انتهاج سياسة حكيمة تعمل على التوسع الحضري العقلاني والذي يراعى من خلاله صحة وسلامة البيئة التي تعتبر الوسط الحيوي الوحيد الذي يستطيع الإنسان أن يعيش فيه.

وعليه نستنتج أيضا أن الدول المتقدمة والمتمثلة في العالم الغربي قد قطعت شوطا كبيرا في مجال التعمير بحيث أن هذه الدول بوصولها إلى مستوى ثقافي كبير أصبحت تراعي حاجتها إلى التحضر وتراعي صحة سلامة البيئة التي تمثل العنصر الأساسي للحياة وأيضا وصلت إلى التوفيق بين التوسع الحضري في المدينة والريف.

وليس كما هو الحال في الدول النامية والتي تعاني من التخلف في عديد المجالات تجد المدن مكتظة على حساب الريف وذلك نظرا لما توفره المدينة من متطلبات والتي يفتقر إليها الريف.

وبالنظر إلى هذه النقطة وإضافة إلى عوامل أخرى كالأمن ونقص المرافق، جعلت الأفراد ينزحون إلى المدينة التي توفر معظم الشروط الضرورية المطلوبة، لكن الأدهى من ذلك أن هذا

النزوح وهذه الهجرة العشوائية والجماعية الغير منظمة، تسببت في مشاكل اقتصادية واجتماعية خانقة أصبحت تميز المدينة المتخلفة وهذه المشال كالآتي

ظهور ما يسمى بالأحياء المتخلفة ذات الخصائص المشتركة وإن اختلفت مناطق تواجدها، حيث تعددت أراء وأسباب وجودها وكذا تعدد تسمياتها، وقد استفحلت هذه الظاهرة خاصة في دول العالم الثالث، وتبقى الأحياء المتخلفة في الجزائر ورغم اشتراكها في بعض الخصائص، إلا أنها تختلف من مدينة لأخرى حسب نسب انتشارها وطرق إدماجها في الوسط الحضري، حيث تحتاج مثل هذه الأحياء لدراسات مكثفة وذلك لإبراز أهم انشغالات المواطنين والمشاكل التي يعانونها داخل هذه الأحياء حيث تفتقر لأهم المراكز الخدماتية باعتبار أن هذه الأحياء لا زالت تعيش تهميشا ونوع من الإقصاء الأمر الذي ينتهي بها لأن تصبح مناطق طرد للسكان وبؤر لانتشار مختف أنواع الجرائم والآفات الاجتماعية كما هي عليه بعض مدن العالم النامي وحتى في الدول المتقدمة خاصة منها أحياء الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله نتاج ما يعرف بالتهميش الحضري، حيث يؤدي إلى زعزعة وتهديم ميكانيزم النظام الكلي للمدينة

قائمة المراجع

أولا: الكتب

الكتب العامة

-إبراهيم توهامي، عبد الحميد دليمي، التهميش والعنف الحضري، فجر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة منتوري، قسنطينة.

- إبن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، ج9، دار صادر، ب ت، بيروت، لبنان.

- أحمد بوذراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة.

- أحمد حسن اللقاني، فارعة حسن محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، عبد الخالق ثورت، ط1، عالم الكتب، القاهرة،مصر 1999.

- أحمد عبد الرب محمد وآخرون، التحضر ونمو المدن في الجمهورية اليمنية مظاهره وأثاره، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء ،1998 م.

- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر ، 1998.

- الحسيني السيد، الإسكان التنمية الحضرية، دراسة للأحياء الفقيرة، ط1، مكتبة غريب، القاهرة، مصر، 1991.

- السيد الحسني، للإسكان والتنمية الحضرية، طبعة1، دراسة الأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة ، مكتب غريب ، مصر ، 1991.

- السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان، مكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1997 .

- السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، ط 1 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 1999.

- السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري، ج1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،مصر ، 2001-2002.

- السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري، ج2، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمار ، الأردن ، 2011.

- السيد الحسيني: المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1961.

- تيجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000.

-تشارلز أبرمز، المدنية ومشاكل الإسكان، لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الآفاق، بيروت، دون سنة.

- جابر عوض السيد حسن، الانسان و البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية ، المكتبة الجامعية، الاسكندرية ، مصر ،2001 .

- حميد خروف و آخرون، الإشكالات النظرية و الواقع مجتمع المدينة نموذجا ، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر، 1999

-محمد السيد غلاب، يسرى عبد الرزاق الجوهري ، جغرافية الحضر، دراسة في تطور ومناهج البحث فيها، ط1،دار الكتب الجامعية، 1972.

الكتب الخاصة

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة : دراسة في علم الإجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2005 .

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسات في علم الاجتماع الحضري، ط1 ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية،مصر ، 1999.

- خالص الأشعب، نمو المدن العربية ومشكلاتها الحضرية، الموسوعة الصغيرة، دار الشئون الثقافية، العدد 382، بغداد ، العراق ، 1992 م.

- صبحي محمد قنوص، دراسات حضرية، مدخل نظري، ط1،الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر 1994،

- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 م.

- عبد الإله أبو عباس، المدينة العربية، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

- عبد الباسط محسن، علم النفس الصناعي، مكتبة غريب، دار النشر، القاهرة، مصر ، 1989.

- عبد الحميد دليمي، الواقع و الظواهر الحضرية ، منشورات جامعية منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2004.

-عبد الحميد بوقصاص:النماذج الريفية والحضرية للمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري –مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار عنابة ، ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة ، الجزائر،2001.

- عبد العظيم أحمد عبد العظيم، الإسلام والبيئة، ط1 ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 1999.

- عبد القاصر قصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دراسة ميدانية اجتماعية، عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، 1992.

- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، المؤسسة الوطنية المطبعة التجارية ، الجزائر ، دون تاريخ نشر .

- عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1976.

- عبد المنعم أنور، الحضارة و التحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ، 1970.

- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدنية والاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1981.

- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .

- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع، ط 1 ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2001.

- عدلي أبو طاحون، علم الاجتماع الريفي : المدخل و المفاهيم ، انماط التغير ، المشكلات ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ،1997 .

- عزت عبد الكريم وآخرون، المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر .

- علي بوعناقة، الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب، دراسة ميدانية مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1987.

- فتحي أبو عيانة، جغرافية العمران دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ النشر).

- فتحي أبو غبانة، دراسة في علم السكان، ط2،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر ، 2000.

- فهمي سليم، عبد العزيز خزاعلة آخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط1 ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، الاردن، 1997 .

- قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع الصناعي ومشكلات الإدارة والتنمية الصناعية، منشأة التعارف، الإسكندرية.

- لوحلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، ط1،دار الكتب الوطنية، 2002.

- مالك إبراهيم صالح، محمد جاسم العبيدي، التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بغداد، العراق ، 1990 م.

- محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي والحضري،د ون طبعة ، دار المعرفة الجامعية ، دون سنة نشر.

- محمد الكردي، التحضر، دراسة اجتماعية، الأنماط والمشكلات،الجزء الثاني، دار المعارف، القاهرة، 1987.

- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، ط 1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1982.

- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، ط1، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، ، مصر 1982 .

- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، ط1 ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،مصر ، 2008.

-محمد علي القطان، دراسة المجتمع في البادية والريف والتحضر، دار الجيل للطباعة والنشر، مصر، 1979.

- محمود الكردي، التحضر و دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج، دار المعارف، القاهرة ، مصر 1986 .

- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، دار المعارف،الإسكندرية، 1978 .

- هالة منصور، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2000.

عبد المنعم أنور، الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضاري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.

-محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2000.

- محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، 1980.

ثانيا: المذكرات ومجلات

1 - المقالات

- محمد صالح ربيع العجيلي، قيم التثقيف الحضري وانعكاساتها في سكان المدينة دراسة ميدانية لمدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 47، 2001 م.

2 - المذكرات:

- بن حمزة بشير، الأحياء غير المندمجة في الجزائر – حالة حي الأمير عبد القادر بمدينة قسنطينة مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة–1– مكتبة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جوان 2003 م.

- محمد فاضل بن الشيخ الحسين : البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأث ير الزحف العمراني حالة مدينة بسكرة رسالة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في العمران تحت إشراف أ .د. زريبي النذير قسم الهندسة المعمارية والعمران، كلية علوم الأرض ،الجغرافيا ،التهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة، 2001 .

- فريدة بن المجلت سلطان، مشكلة السكن في قسنطينة ودور قطاع البناء في معالجتها،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع،.

ثالثا :تقرير :

- تقرير مقدم من طرف وزارة السكن، الجزائر، 1996.

رابعا : قوانين:

- قانون رقم 01–19 المؤرخ في 27 رمضان عام1422 الموافق 12 ديسمبر المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 77.

الفهرس

إهداء

الشكر

مقدمة..... 5

الفصل الاول : مفهوم النمو الحضري وعوامله..... 10

المبحث الأول: النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به 11

المطلب الأول: النمو الحضري.....11

الفرع الأول: التحــضر 11

الفرع الثاني: تعريف الحضرية 13

المطلب الثاني: الفرق بين التحضر والحضرية:.....17

الفرع الأول : خصائص المجتمع الحضري 17

الفرع الثاني :التعريفات الحضرية المستخدم في عدة قارات 18

المبحث الثاني: عوامل النمو الحضري ومشكلاته 21

المطلب الأول: أسباب النمو الحضري.....21

الفرع الأول : عامل الصناعة 21

الفرع الثاني: عامل الهجرة 23

الفرع الثالث: الثورة الزراعية.....27

الفرع الرابع: الثورة التكنولوجية والتجارية 28

المطلب الثاني: مشكلات النمو الحضري غير مخطط 29

الفرع الأول: المشكلات الإيكولوجية (البيئية).....29

الفرع الثاني: مشكلة المرور 29

الفرع الثالث: التلوث 30

الفرع الرابع: التوسع العمراني غير المخطط وغير الموجه 31

الفصل الثاني : المناطق المتخلفة كمشكل بيئي حضري.....39

المبحث الأول: المنطقة الحضرية المتخلفة 40

المطلب الأول: تعريف المنطقة الحضرية المتخلفة 40

الفرع الأول: الضواحي.....40

الفرع الثاني: تعريف التكدس السكاني العشوائي 41

المطلب الثاني: خصائص المنطقة المتخلفة في الدول النامية 44

الفرع الأول : الأحياء المتخلفة 44

الفرع الثاني: الأحوال السكنية في المناطق المتخلفة 46

المبحث الثاني: النمو الحضري في الجزائر ومشكلاته.....59

المطلب الأول : التحضر ومشكلاته في المدن الجزائرية 59

الفرع الأول : ظهور الأحياء القصديرية أو العمران غير المخططة 59

الفرع الثاني: الخاصية العمرانية للحي المتخلف 61

الفرع الثالث: أزمة السكن الحضري.....62

المطلب الثاني : المناطق المتخلفة كمشكلة بيئية في الجزائر 63

الفرع الأول: الأحياء المتخلفة وعوامل ظهورها 64

الفرع الثاني: السياسة البيئية في المدن الجزائرية 66

الخاتمة 72

القائمة المراجع 75

مـلخص مذكرة الماستر

من خلال دراستنا لموضوع النمو الحضري وعلاقته بالمشكلات البيئية في الجزائر سوف، اتضح لنا بعد الاطلاع على التقارير ومصادر ومراجع البحث، أن النمو الحضري إذا كان غير متحكم فيه من خلال الزيادة السكانية بدون مستوى ونظام مسير فإنها تعود بالسلب على المجال البيئي من خلال ظهور عدة مشكلات بيئية تهدد حياة الكائن البشري وهذا ما حاولنا معالجته في هذا البحث من خلال تبيان أهم المشكلات البيئية التي يتسبب فيها النمو الحضري، وهذا يجب على كل المؤسسات المكلفة بالنظر في هذه القضايا ويجب بلوغ الأهداف المنشودة، ومن جهة أخرى فإن هذه الأخيرة يصعب تحقيقها إذ لم تتضافر جميع الأطراف الفاعلة في العملية التنظيمية من توفير الوسائل المتاحة.

وتشير النتائج المتوصل إليها بوجود علاقة وطيدة بين النمو الحضري في ظهور عدة مشكلات بيئية، هذه النتيجة قد تعود إلى عدم وجود نظم ومؤسسات إجتماعية و أخرى بيئية تعمل في مواكبة هذه العراقيل والعوائق والتي تتمثل في الأسرة و المسجد ووسائل الإعلام والنظام السياسي في العمل على تكاثف الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشاكل.

الكلمات المفتاحية:

1/.النمو الحضري 2/..البيئة 3/..السكن 4/. الهجرة الريفية .

Abstract of The master thesis

Through our study of the topic of urban growth and its relationship to environmental problems in Algeria, it will become clear to us after reviewing the reports, sources and references of research that urban growth, if it is uncontrolled through population growth without a level and a managed system, will return negatively to the environmental field through the emergence of several problems Environmental threatening the life of the human being.

This is what we tried to address in this research by showing the most important environmental problems caused by urban growth, and this must be for all institutions tasked with considering these issues and must achieve the desired goals, and on the other hand, the latter is difficult to achieve as not all the actors in the process have joined forces Regulatory provision of available means.

The results indicated that there is a strong relationship between urban growth in the emergence of several environmental problems, this result may be due to the lack of social and other environmental systems and institutions working to cope with these obstacles and obstacles that are represented in the family, the mosque, the media and the political system in working to intensify efforts Made to confront these problems.keywords:

1 /. Urban growth 2 / .. environment 3 /. housing 4 /. Rural migration